

impunity watch

المبادئ التوجيهية لجبر الضرر القادر على  
إحداث تحوّل  
لنناجين من العنف الجنسي

## المبادئ التوجيهية لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل للناجين من العنف الجنسي

إصدار لمنظمة إம்பيونيتي ووتش  
مكتب غواتيمالا  
البرنامج المعني بالنوع الاجتماعي

المدير التنفيذي لمنظمة إம்பيونيتي ووتش  
مارليس ستابرز

منسق مكتب غواتيمالا  
دينيس مارتينيز

الاستشاري لأغراض هذا التقرير  
ساني ويبر

المراجعة والتحرير  
برينسا كاهي  
دينيس مارتينيز

صورة الغلاف  
كريستينا تشيكوين  
أرشيف منظمة إம்பيونيتي ووتش

التصميم  
سامر دعبول

ترجمة  
أيمن حداد

## المحتويات

3	.....	مقدمة
5	.....	1- العنف الجنسي في النزاعات
6	.....	الضرر الناجم عن العنف الجنسي
7	.....	الوصم الاجتماعي
9	.....	2- جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل
9	.....	جبر الضرر بموجب القانون الدولي
11	.....	نهج تحوّل
12	.....	منظور قائم على النوع الاجتماعي لجبر الضرر
15	.....	3- تدابير جبر الضرر المتعلقة بضحايا العنف الجنسي
15	.....	التدابير الفردية
17	.....	التدابير الجماعية
19	.....	السياسات العامة
20	.....	التدابير الرمزية
23	.....	4- المبادئ التوجيهية لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل
23	.....	تحديد هوية الضحايا
24	.....	الاعتراف بالضرر
27	.....	عملية بناء تدابير جبر الضرر
28	.....	مشاركة الضحايا
30	.....	الأحكام المتعلقة بجبر الضرر ورمد التنفيذ
vt	.....	المراجع

## مقدمة :

جبر الضرر هو أحد العناصر المحورية للعدالة الانتقالية، إذ يتيح فرصة حقيقية لإصلاح الضرر الذي لحق بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويتميز بقدره مباشرة على رفع الضرر الواقع على الضحايا والاستجابة لاحتياجاتهم الملحة، وهذه القدرة تفوق كثيراً قدرة غيره من الآليات، كآليات تقصي الحقائق والعدالة (De Greiff 2006). ومع ذلك، تتطلب عملية جبر الضرر المترتب عن الجرائم الجسيمة نهجاً دقيقاً وشاملاً يدرك عمق الأذى الذي يتسبب به العنف الجنسي لضحاياه ووطأة الوصم الاجتماعي المرتبط به.

وقد كشفت نزاعات وقعت في الآونة الأخيرة، كتلك التي وقعت في رواندا والبلقان وغواتيمالا وكولومبيا، عن مدى القسوة والانتشار اللذين استخدم بهما العنف الجنسي كسلاح حرب، وعن تأثيره الشديد على حياة النساء والمجتمعات المحلية. وعلى الرغم من تنامي الوعي الذي أعقب ذلك، ما تزال التدابير التي يطبقها المجتمع الدولي والدول لمكافحة الإفلات من العقاب في هذه الجرائم وضمن جبر الضرر الشامل للضحايا غير كافية. من هنا تبرز الحاجة إلى نهج أكثر ملاءمة يستطيع إحداث تغييرات أعمق توفر ضمانات بعدم تكرار وقوع هذا النوع من الجرائم.

تتناول هذه المبادئ التوجيهية بالتحليل النهج التحوّلي لجبر الضرر في حالات العنف الجنسي في أوضاع النزاعات. وقد بزغ فجر النهج التحوّلي لجبر الضرر للناجين من العنف الجنسي مع صدور إعلان نيروبي المتعلق بحق النساء والفتيات في الإنصاف والتعويض (2007). وجاء في هذا الإعلان: "يجب أن يكون جبر الضرر هو المحرك الذي يدير عجلة التحوّل في أوجه انعدام المساواة الاجتماعية-الثقافية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات فضلاً عن أوجه انعدام المساواة السياسية والهيكلية التي تصوغ حياة النساء والفتيات". أي أنه لا يجوز أن تنحصر تدابير جبر الضرر في إصلاح الضرر بعينه، بل يجب عليها إحداث تغيير في الظروف الهيكلية التي سمحت بوقوع الأفعال التي سببت الضرر في المقام الأول. يشمل النهج التحوّلي، إذن، التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللازمة لمنع تكرار الأحداث، وانتقال النساء من موقعهن كضحايا إلى الموقع الذي يجعلهن فاعلات في التغيير، وذلك من خلال تحريرهن من حالة الإقصاء التي كن يعشنها في الأصل.

إن الهدف من طرح منظمة إمبيونيوتي ووتش لهذا الدليل هو المساعدة في التصدي للعنف الجنسي من خلال نهج شامل يتضمن إجراءات لجبر الضرر تسهم في إحداث تحوّل في حالة انعدام المساواة بين الجنسين التي تتيح المجال لحدوث مثل هذا النوع من الجرائم. ويجب أن يتولى الضحايا القيام بدور مركزي في صياغة تدابير جبر الضرر وتنفيذها ويجب ضمان الاعتراف التام بهم في المجتمع. تتناول هذه الوثيقة بالدرس والتحليل تجارب دولية مختلفة في مجال جبر الضرر انبثقت إما عن محاكمات قضائية أو إجراءات إدارية. وتناقش الوثيقة أيضاً مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بآليات التصميم والتحقّق الخاصة بتنفيذ تدابير جبر الضرر.

يتألف هذا الدليل من أربعة فصول، يحتوي الفصل الأول منها على شرح نظري لجريمة العنف الجنسي والضرر الذي تحدثه، فيما يمّص الفصل الثاني في مفهوم جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل لضحايا العنف الجنسي استناداً إلى المبادئ التوجيهية

وأفضل الممارسات على المستوى الدولي. ويصف الفصل الثالث الواقع العملي في هذا المجال مع إيراد أمثلة لإجراءات جبر الأضرار الناجمة عن العنف الجنسي، حيث تلخص هذه الأمثلة قرارات جبر الضرر التي صدرت عن محاكم وطنية ودولية، بالإضافة إلى إيراد أمثلة عن حالات معينة من برامج إدارية لجبر الضرر تتضمن دروساً يمكن إدماجها في الأحكام القضائية. أما الفصل الرابع فيلقي نظرة على النواحي المهمة فيما يتعلق بتصميم عمليات جبر الضرر وتنفيذها ورصدها والتحقق من أثرها الاجتماعي.





Trial of the Sepur Zarco case. Photo: Quimiy de León

## 1- العنف الجنسي في النزاعات

تزايد الاهتمام بهذه القضية خلال العقود الأخيرة على المستويين الوطني والدولي، فيما بُذلت محاولات للخروج بفهم أفضل لتأثير العنف المنبثق عن النزاعات المسلحة على حياة النساء (انظر Cockburn 1998؛ و Enloe 2000؛ Clark and Moser 2001؛ Skjelsbaek and Smith 2001). وقد دخل هذا الموضوع دائرة الضوء بعد عمليات الاغتصاب الجماعي التي ارتُكبت في نزاعي البوسنة ورواندا. وقد سجلت المحاكمات الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ورواندا سوابق قضائية باعترافها بالعنف الجنسي كشكل من أشكال الإبادة الجماعية وجريمة ضد الإنسانية (Chappel 2014؛ Walsh 2008).

وكانت قضية فوتشا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول قضية تنظر حصراً في اتهامات بالعنف الجنسي ضد النساء. وأدانت المحكمة في هذه القضية ثلاثة صربيين بالاعتداء الجنسي على نساء في "معسكر للاغتصاب"، وصنّفت أفعال الاغتصاب والتعذيب والاسترقاق بأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (Mertus 2004).

يشكل إدراج العنف الجنسي كسلاح في الحرب خطوة شديدة الأهمية، ذلك أنه كان يُنظر إلى هذا الشكل من العنف سابقاً وتاريخياً في إطار الأضرار الجانبية ليس إلا (Kirby 2013؛ Duggan and Abusharaf 2006؛ O'Rourke 2013؛ Sjoberg 2016). فالعنف الجنسي هو في الحقيقة تكتيك يُستخدم للسيطرة على العدو أو تخويفه عبر أجساد النساء، التي يُنظر إليها على أنها مجرد أدوات للتكاثر المادي أو الرمزي للجماعات الإثنية والاجتماعية. ويُستخدم العنف الجنسي أيضاً كأداة سياسية لتأجيج حالة التهجير والتعذيب والإبادة الجماعية.

ولكن، إذا تعامل التحليل مع العنف الجنسي على أنه -فقط- سلاح حرب يتم استخدامه في سياق حدث استثنائي، سيعجز هذا التحليل عن فهم الأسباب الأعمق التي فتحت الباب لمثل هذا النوع من العنف، ومن ضمنها انعدام المساواة بين الرجل والمرأة.

ولا يمثل انتهاء النزاع بالضرورة انتهاء العنف الجنسي (Baines 2015; Duggan and Abusharaf 2016; Crosby, Lykes and Caxaj 2016).

وسيتسبب إضفاء الصبغة العسكرية والصبغة الطبيعية على العنف في المجتمعات الخارجة من نزاعات في مواصلة العنف ضد النساء. وغالباً ما يهدف لجوء الرجال إلى العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، إلى إعادة التأكيد على العلاقات بين الجنسين وإخضاع النساء (Sigsworth and Valji Pankhurst 2008b; 2012). لذلك نجد أن العنف كثيراً ما يتحول صوب الأسرة والأوساط الخاصة في بيئات ما بعد انتهاء النزاعات (Cockburn 2004).

واستناداً إلى هذا العامل الدينامي، لا يمكننا النظر إلى العنف الجنسي أثناء النزاعات باعتباره ظاهره منفصلة عن الأشكال الأخرى للعنف ضد المرأة المنبثقة من الهياكل المتجذرة لانعدام المساواة بين الجنسين، وهي هياكل قائمة قبل نشوب النزاع نفسه. ولمنع العنف الجنسي بالفعل، من الأهمية بمكان التصدي لعلاقات القوة وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة (Ni Aoláin 2006; Sigsworth and Valji 2012; Buckley-Zistel and Zolkos 2012).

يرى التعريف التقليدي جريمة العنف الجنسي ويفهمها على أنها فقط فعل اغتصاب مشتمل على الإبلاغ في الضحية. لكن أخذ هذا التعريف يتوسع مع مضي الوقت ليضم أشكالاً أخرى من العنف الجنسي اشتمل عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومنها الاسترقاق الجنسي، والإكراه على الدعارة، والحمل القسري، والتعقيم القسري إضافة إلى أي شكل آخر من العنف يرقى لدرجة مماثلة من الجسامة والخطورة (De Brouwer 2009).

وما زالت هذه القائمة لا تعبر عن جميع أشكال العنف التي تواجهها المرأة. وبهذا المعنى، جاءت التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لتعترف بأشكال أخرى للانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي "بما في ذلك انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية، والاسترقاق العائلي والجنسي، والزواج القسري، والتشريد القسري، والعنف الجنسي، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (2013). كذلك تحض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة آليات العدالة الانتقالية على "أن تأخذ بعين الاعتبار ترابط وتشابك جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث أثناء النزاع".

تتبع أهمية هذا الاعتراف من إدراكه أن العنف الجنسي لا يحدث في فراغ؛ بل يكون عموماً مصحوباً بجرائم أخرى كالتعذيب أو العنف الجماعي أو العنف الاجتماعي-الاقتصادي التي تترك هي الأخرى أثرها على حياة النساء (Ni Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015). وبالتالي، فإن التصدي للعنف الجنسي بمعزل عن باقي الأبعاد ذات الصلة سينحى إلى اختزال حياة الضحايا من النساء وتجربتهن في بعد واحد هو البعد الجنسي، الأمر الذي يكرّس سيطرة المعايير الأبوية بدلاً من تحجيمها (Rubio-Marín 2012). كذلك، أقرت التوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على نحو جلي بأن وضع حد للجرائم، الذي شكل محور اهتمام القرار رقم 1325، ليس كافياً بكل بساطة. بل يجب أيضاً إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء الناجيات وذلك من خلال تدابير عدة من بينها جبر الضرر.

## الضرر الناجم عن العنف الجنسي

يترك العنف الجنسي تأثيرات متعددة على ضحاياه من النساء؛ فقد يضر بصحتهن الجسدية بما في ذلك سلامتهن من الناحية الإنجابية والجنسية جراء إصابتهن بعدوى الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي أو الناسور أو تعطيل قدرتهن على الإنجاب. ويترك العنف الجنسي أيضاً تأثيرات عاطفية ثقيلة الوطأة على النفس، من ضمنها الاكتئاب أو الأفكار المؤدية للانتحار. وغالباً ما تنتقل التأثيرات الواقعة على الضحية إلى عائلتها أو مجتمعها المحلي ذلك أن العلاقات التقليدية بين الجنسين والمعايير الثقافية والاجتماعية، في الغالب، تعتبر عذرية نساءها و"شرفهن" مؤشراً مقدساً على شرف الجماعة ككل. بالتالي، ومع أخذ هذه الديناميات في الحسبان، يولد العنف الجنسي تأثيرات تتخطى حدود الفرد لتؤثر على الأسر والمجتمعات المحلية. ويمكننا تعريف الضرر من منظور ثقافي بأنه بمثابة "لبن الحسرة"، أي انتقال الذكريات الأليمة من النساء إلى أطفالهن عبر الحمل أو الإرضاع (Theidon 2013)، ناهيك عن الضرر الذي يطال التوازن الروحي. أخيراً، قد يترك العنف الجنسي تأثيرات تتحدد شدتها وفق عوامل معينة من قبيل العمر والإعاقة والإثنية وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، يُعتبر التأثير الناجم عن فقدان امرأة شابة القدرة على الإنجاب أشد وأكبر منه على امرأة أكبر سناً.

ويترك العنف الجنسي أيضاً تأثيرات اجتماعية-اقتصادية على حياة النساء؛ إذ ينشأ أطفالهن في أغلب الأحيان فقراء من جراء فقدان مصدر الدخل وحياسة الأرض والأصول (Duggan and Jacobsen 2009; Ní Aoláin, 2009). علاوة على ذلك، تعني أوجه انعدام المساواة بين الجنسين أن النساء يواجهن عقبات أكثر من الرجال في العثور على عمل فضلاً عن حصولهن على أجور أقل. بل إن النساء اللاتي يُعلن أسرهن يجدن صعوبة أكبر في إعادة بناء الحياة مقارنة مع نظرائهن الرجال، وبالتالي تجد كثيرات منهن أنفسهن مجبرات على اللجوء إلى الاشتغال في الجنس لضمان عيشهن وعيش أسرهن.

## الوصم الاجتماعي

يعتبر الوصم الاجتماعي القاسي واحداً من أشد تأثيرات العنف الجنسي إيلاماً للضحية كونه يقف على الأغلب حائلاً بينها وبين التكلم صراحة عن الواقعة أو المطالبة بتطبيق العدالة وجبر الضرر (Hayner 2001; Borer Pankhurst 2008a; 2009). ففي غالب الأحيان يُنظر إلى الضحية على أنها مدنّسة أو فاسقة أو الملوّمة في حدوث ما حدث، أو تُعامل على أساس أنها جلبت العار لزوجها أو عائلتها بتكلمها عن الجريمة في العلن (Olujic 1995; Duggan and Abusharaf 2006; Ross 2010). وفي كثير من الأحيان يتسبب ذلك في وصمة تلازم الضحية مدة طويلة من الزمن مما يحد من إمكانية زواجها مرة ثانية، بل وقد يتسبب في تعرضها للرفض حتى من قبل أطفالها وأقاربها ومجتمعها المحلي.

وفي كثير من الحالات، لا يجرؤ ضحايا العنف الجنسي على اللجوء إلى العدالة مخافة أن يؤدي ذلك إلى تفاقم كربهن بدلا من إطفاء لهيبه؛ وما التزام كثير من النساء الصمت على هذا الصعيد إلا محاولة منهن لحماية أنفسهن وعائلاتهن (Olujic 1995; Theidon 2007; Eastmond and Mannergren Selimovic 2012; Kent 2014). وبالمقابل، قد يفضي الكشف العلني عن هوية الناجيات أمام العملية القضائية إلى إيذائهن مجدداً (Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015). وبناء على ذلك، يتطلب التصدي للعنف الجنسي منهجية دقيقة لرعاية الضحايا وتبني استراتيجيات أوسع نطاقاً بغية إحداث تغيير على صعيد الوصم الاجتماعي.



وإذا كان الوصم المرتبط بهذه الجريمة صعباً بالنسبة لضحاياها من النساء، فإنه قد يشكل ضربة قاصمة بالنسبة للرجال الذين تجرعوا ألم العنف الجنسي. وبالرغم من أن عبارة "النوع الاجتماعي - Gender" تُعتبر رديفاً لعبارة "النساء" إلا أنها في الواقع تشير إلى التراكيب الثقافية والاجتماعية فيما يتعلق بالأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي للرجال والنساء. وبالتالي، فإن التحدث عن النساء وحدهن دون الرجال يطرح رؤية جزئية تغيب احتمالية أن يقع الرجال أيضاً ضحية للعنف الجنسي. كان حظ العنف الجنسي الموجه ضد الرجال من الدراسة أقل بكثير مما حظي به ذلك الموجه ضد النساء، وذلك لأن المرء لا يتخيل عادةً الرجال كضحايا. وفي سياق هذا النقص، كان عدد قضايا العنف الجنسي ضد الرجال المنظورة في القضاء قليلاً، وأقل منه عدد التدخلات المعنية بجبر الضرر الناشئ عن مثل هذه الجريمة. وعلى نفس المنوال، لا يملك الرجال دائماً الحق في جبر الضرر في حالات العنف من خلال البرامج الإدارية (Ní Aoláin, O'Rourke, and Simić; 2015). يُستخدم العنف الجنسي ضد الرجال لإضعافهم بانتزاع رجولتهم، لأن الفعل مرتبط بالمثلثية الجنسية. ويُستخدم هذا العنف أيضاً كأداة لإعلان الذكورة المنتصرة على صور الذكورة الأقل شأنًا، وبالتالي تأنيثها، بل بما في ذلك إفقاد الرجال القدرة على الإنجاب (Jones; 2006; Simić; 2015). تضاهاي صعوبة كسر حاجز الصمت في هذه الجريمة صعوبتها عند النساء الناجيات من العنف الجنسي بسبب الوصم المرتبط بها والتوقعات المهيمنة فيما يتعلق بالذكورة من وجوب أن يبقى الرجال أقوياء وصامتين في مواجهة المعاناة (Zarkov; 2001; Buckley-Zistel, and Zolkos; 2012; Clark; 2014; Simić; 2015).

في النهاية، تجدر بنا الإشارة إلى أن العنف الجنسي يُمارس أيضاً ضد الأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، مما قد يتولد عنه مضاعفات إضافية من قبيل كراهية المثلية الجنسية في كثير من البلدان (Rubio-Marín; 2012; Bueno-Hansen; 2018). تثبت هذه المظاهر بأن العنف الجنسي ليس جريمة تستخدم الفعل الجنسي والقوة ضد النساء فقط، بل هي بالأحرى جريمة تتخذ من النساء والرجال ضحايا لها وتضرب جذورها العميقة في المعايير الصارمة المتعلقة بالنوع

الاجتماعي (Clark; 2014; Sjoberg; 2016). لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن نوضح هنا أنه بالرغم من إشارة هذه المبادئ التوجيهية إلى "ضحايا العنف الجنسي" [من النساء]، إلا أن القصد فيها قائم على الإدراك التام بأن فئة الضحايا قد تشمل الرجال أيضاً.

<sup>2</sup> بخصوص الترجمة العربية لهذه الوثيقة، لا بد من التنويه أنه حينما ترد عبارة "ضحايا" وعبارة "ناجون" بصيغة التذكير فهي تشير، عموماً، إلى الرجال والنساء ولكن بدرجة أكبر إلى النساء، ما لم يرد تحديد النوع الاجتماعي في الأصل الإنجليزي.



Trial of the Khmer Rouge, Cambodia. Photo: Tang Chhin Soth

## 2- جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل

يعنى هذا الفصل بالنظر في مفهوم جبر الضرر وتطوره التاريخي. كما يتناول أيضاً فكرة جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل التي باتت تحظى بقبول دولي كوسيلة للتصدي للأسباب العميقة للعنف الجنسي والتمييز بين الجنسين. ويعرض القسم الأخير من الفصل بعض الحالات التي أُحرز فيها تقدم سياسي وقانوني على صعيد هذا النوع من جبر الضرر على الساحة الدولية.

### جبر الضرر بموجب القانون الدولي

لا يقتصر جبر الضرر على مجال حقوق الإنسان، بل كانت أروقة القانون الخاص مهذاً لنشأته الأولى، استناداً لمبادئ العدالة الإصلاحية. ومن ثم تغلغت صيغه تدريجياً في أعمال القانون الدولي وحقوق الإنسان (Teitel 2003). ففي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف، توجد مواد تتعلق بحق الضحايا في جبر الضرر. ويُشاد تحديداً بمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إذ طوّرت قانون دعوى تقدّمي ناشئ عن السوابق القضائية التي أصدرتها فيما يتعلق بجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. كذلك، يعتمد نظام روما الأساسي ضمن إجراءاته القضائية، والذي أنشأت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، إجراءات تكفل مشاركة الضحايا وجبر ما تعرضوا له من ضرر، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا. وقد وصف بعض الكتاب هذا التطور المعياري بأنه "منعطف تصويبي" في القانون الجنائي الدولي (Manjoo 2017; Moffett et al 2019).

لا ريب في أن جبر الضرر يشكل وسيلة للإقرار بالظلم والأذى اللذين لحقا بالضحايا؛ فأحد أهم المبادئ التي يقوم عليها جبر الضرر هو إعادة الضحايا إلى سابق وضعهم الطبيعي في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم وكأصحاب حقوق.

وبهذا المعنى، لا يجوز النظر إلى جبر الضرر على أنه مقصد قضائي فقط، بل كهدف سياسي أيضاً لأنه يمثل أداة لإعادة بناء الثقة بين الضحايا -كمواطنين- والدولة (Roht-Arriaza and Orlovsky; 2009 De Greiff). يجعل ذلك من جبر الضرر أداة طموحة وضرورية في آن معا. ويجب أن يمتلك جبر الضرر رؤية استشرافية تتطلع إلى إعادة الناجين إلى سابق عهدهم وإعادة تأهيلهم (Roht-Arriaza; 2004 Teitel; 2009 Lambourne).

ويمكن للمراقب أن يلمس هذا القبول المتنامي لجبر الضرر كعنصر أساسي من عناصر الاستجابة للجرائم الدولية الخطيرة في التبنى الذي تم بالإجماع للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (2005)، والتي ستم الإشارة إليها من هنا فصاعداً في هذه الوثيقة بعبارة "المبادئ الأساسية" (Buyse; 2009 Moffett; 2017). ولم تأت هذه المبادئ بأية التزامات قانونية جديدة، لكنها تعمل على تنظيم الآليات والإجراءات الموجودة أصلاً في الاتفاقيات الدولية. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى هذه المبادئ على أنها إرشادات عامة بخصوص تنفيذ تدابير جبر الضرر (Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine; 2015).

وانسجماً مع هذه المبادئ الأساسية، يجب أن يتناسب جبر الضرر مع شدة الضرر وظروف الحدث. هذا، ويشمل جبر الضرر خمسة أنواع من التدابير، هي: استعادة الحق، التعويض، إعادة التأهيل، الترضية، وضمانات عدم التكرار.

## تدابير جبر الضرر

استعادة الحق	تسعى هذه التدابير إلى إعادة الضحية إلى وضعها الذي كانت عليه قبل وقوع الانتهاك، ويشتمل ذلك على استعادة الحريات والهوية والحياة الأسرية والمواطنة، والعودة إلى محل الإقامة، والإعادة إلى الوظيفة، وإعادة الأصول، واستعادة السكن أو الأرض أو الممتلكات، أو التعويض عنها بقيمة مكافئة إذا كانت إعادتها متعذرة.
التعويض	يجب أن يتلقى الضحايا تعويضاً اقتصادياً عن الضرر الجسدي أو العاطفي أو المعنوي أو الاقتصادي الذي لحق بهم، وعن فقدان فرص العمل، والتعليم، ونفقات المساعدة القانونية، والرعاية الطبية، والخدمات النفسية والاجتماعية.
إعادة التأهيل	تشتمل إعادة التأهيل على التدابير والخدمات اللازمة لمساعدة الضحية والأشخاص الآخرين المتأثرين بالانتهاك على استعادة حالة من الرفاه المعيشي، من خلال الرعاية الطبية والنفسية، إضافة إلى الخدمات القانونية والاجتماعية.
الترضية	تسعى هذه التدابير إلى استرداد كرامة الضحايا والإقرار بالضرر الذي لحق بهم. وتشتمل التدابير على وقف انتهاكات حقوق الإنسان والبحث عن الضحايا المفقودين، وإصدار بيانات رسمية تقرر بالحقائق وتحفظ سمعة الضحية، والاعتذارات العلنية، وإحياء الذكرى، وما شابه.
ضمانات عدم التكرار	هذه الضمانات هي إصلاحات تقوم بها الدولة لضمان عدم وقوع الانتهاكات في المستقبل بما في ذلك إجراء إصلاحات قانونية وإصلاحات على السياسات العامة من قبيل تعزيز استقلالية القضاء وتهيئة الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان وحل الجماعات المسلحة وما شابه.

يتم تنفيذ جبر الضرر إما بموجب إجراءات إدارية أو تنفيذاً لأحكام قضائية. والإجراءات الإدارية هي سياسات رسمية غير قضائية تسمح بجبر الضرر لعدد كبير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك تقوم الدولة بضبط سياسة لجبر الضرر وتحدد نوع الانتهاكات المشمولة بهذه السياسة، والضحايا المستحقين، والإجراءات، والمتطلبات والتدابير المحددة لكل نوع. ومن الأمثلة على الصيغ الإدارية لجبر الضرر برنامج جبر الضرر في بيرو، وقانون الضحايا في كولومبيا، وبرنامج التعويضات الوطني في غواتيمالا.

أما جبر الضرر المنبثق عن أحكام قانونية، فهو ذو طبيعة أكثر تحديداً من حيث موافقته لحالة محددة. ففي العمليات القضائية، يكون مرتكب الانتهاك مسؤولاً بصفته الفردية عن جبر الضرر. ومع ذلك، تبين المعايير الدولية الخاصة بجبر الضرر أنه إذا كان الجناة الأفراد غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم لجبر ضرر الضحايا، يجب على الدولة بذل الجهود من أجل تقديم المساعدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2005، الأمين العام 2014).

وتوفر المحكمة الجنائية الدولية جبر الضرر للضحايا من الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي يمول من هبات دولية، عندما يعجز المتهمون عن جبر الضرر. إضافة إلى ذلك، أظهرت الاجتهادات القضائية الدولية على صعيد حقوق الإنسان في العديد من المناسبات أنه حتى في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل أفراد، يجوز النظر إلى الدول باعتبارها مسؤولة عن الجريمة بسبب إخفاها في منع وقوع تلك الانتهاكات. وثمة احتمالية أخرى، تبنتها الدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية، وهي التقدم بطلب تمويل من السلطات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المانحين من أجل تنفيذ مشاريع لصالح الضحايا كنوع من إظهار التضامن.

## نهج تحوُّلي

يتمثل الهدف التقليدي لجبر الضرر في إعادة الناجين إلى حالتهم الأصلية التي كانوا عليها قبل وقوع الانتهاكات. أي أن هذا المبدأ يسعى إلى إعادة بناء الوضع الأصلي من جديد وإرجاع كل شيء خسره/ أو خسرت الضحية جراء انتهاك حقوقه/ حقوقها (Moffett 2017). لكن هذا لا يكون ممكناً دائماً، كما في حالة الوفاة أو الاختفاء القسري. علاوة على ذلك، وفي النزاعات التي تجذرت في ظروف انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، من غير المحبذ إعادة الضحية إلى ظروف الفقر أو التمييز أو العنف (Lambourne 2009; Roht-Arriaza 2004).

شكّل التعويض الفردي، بوجه عام، النمط الأكثر شيوعاً في جبر الضرر لكونه أحد التدابير التي يسهل تطبيقها ورصدها. بيد أن التعويض لا يفلح في إحداث تحوُّل في الأوضاع العميقة للضحية والأوضاع المرتبطة بالهيكل القائمة (Viaene 2010; O'Rourke 2013; Manjoo 2017). ونتيجة لذلك، بات الناس يرون، وباطراد، أن أسلوب رد الحق وحده كمبدأ توجيهي لجبر الضرر غير كاف؛ أي أن ثمة حاجة إلى نهج يتمتع بقدرة أكبر على إحداث تحوُّل.

يسعى جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل إلى تغيير الأسباب الهيكلية للنزاع عن طريق معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية أو السياسية التي يشرّت انتهاك الحقوق أو مهدت الطريق إليها. يتضمن أسلوب جبر الضرر هذا وعداً للناجين بإقامة مستقبل جيد خالٍ من الظروف التي ساهمت في حدوث الانتهاكات التي عانوا منها (2009 Lambourne; 2013 Brett and Malagon). وتشتمل هذه الظروف الهيكلية على مشكلات عميقة الجذور من قبيل التمييز بين الجنسين والعنصرية والفقير وكراهية المثلية الجنسية وغيرها. ويجب أن تسير عملية ترميم الضرر يبدأ بيد مع بناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً للجميع (2009 Uprimny and Saffon). ينبثق عن هذه الرؤية نهج تحوّلي يعمل بمعزل عن الرؤية التقليدية لجبر الضرر. ونظراً لطبيعة جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل، يجب أن تعمل على تطويره فرق عمل تجمع بين عدة تخصصات لضمان تكوين رؤية أوسع وأشمل تتخطى حدود الجوانب القضائية للمسألة نحو تحليل السياق الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي والسياق المتعلق بالنوع الاجتماعي أيضاً.

يولي جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل اهتماماً جوهرياً للناحية المتعلقة بضمانات عدم التكرار باعتبارها أحد العناصر الأساسية الخمسة التي حددها المبادئ الأساسية للأمم المتحدة (2017 Manjoo). ولكي ينجح جبر الضرر في إحداث التحوّل المنشود في حالة انعدام المساواة التي تسببت بوقوع الانتهاكات، يجب أن يتجاوز العدالة الإصلاحية وأن يتضمن تدابير خاصة بتحقيق عدالة إعادة التوزيع، من قبيل إعادة التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية والمبادرات الإنمائية (2009 Uprimny Yepes).

حظي مفهوم جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل بقبول متزايد في السنوات الأخيرة إذ تم تبنيه في بعض البرامج الإدارية لجبر الضرر من قبيل قانون الضحايا في كولومبيا، بالإضافة إلى تبنيه في أحكام أصدرتها هيئات قضائية كمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما أمرت المحكمة الجنائية الدولية والدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية بتطبيق تدابير من شأنها إحداث تأثيرات تحوّل.

## منظور قائم على النوع الاجتماعي لجبر الضرر

يجب أن يساهم جبر الضرر في إحداث تغيير في هياكل المساواة والتمييز التي تؤثر سلباً على النساء، كما جاء في إعلان نيروبي المتعلق بحقوق النساء والفتيات في الإنصاف والتعويض. انبثق الإعلان في عام 2017 عن تجمع لخبراء في النوع الاجتماعي وناجون من العنف الجنسي، وهو يبرز أهمية ألا يقتصر جبر الضرر على التعويض الاقتصادي، وأن يتصدى لمعالجة الجوانب الهيكلية لانعدام المساواة التي تؤثر سلباً على حياة المرأة. ويؤكد هذا الإعلان على وجوب أن لا ينبري جبر الضرر فقط لمعالجة الضرر الذي وقع في الماضي، بل أن يعمل أيضاً على إزالة الخوف وانعدام الأمن من المستقبل. وبهذه الطريقة، شكل الإعلان خطوة أولى نحو هذا الفهم الواسع لجبر الضرر بصفته محركاً للتغيير الاجتماعي من خلال الإصلاحات الاجتماعية والقانونية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك (2007 Couillard).

وشكّل الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية "كامبو الغودونيرو" بشأن سلسلة جرائم قتل الإناث في سيوداد خواريز بالمكسيك، خطوة أخرى مهمة على هذا الطريق. وقالت المحكمة إنه إذا كانت الانتهاكات قد وقعت في سياق من التمييز الهيكلي، فيجب على عملية جبر الضرر أن تحدث تحولاً في الوضع القائم أصلاً لمنع تكرار الانتهاكات في المستقبل. وبعبارة أخرى، قد يشكّل مبدأ استعادة الحق الذي عادة ما يوجّه تنفيذ عمليات جبر الضرر انتهاكاً بحد ذاته



في حالات الانعدام الصارخ للمساواة -لمبدأ عدم التمييز الذي يُعدُّ ركيزة من ركائز حقوق الإنسان. وقد أمر قرار المحكمة في قضية كامبو الغودونيرو بتوفير ضمانات عدم تكرار الانتهاك، بما في ذلك تصميم سياسات عامة وتدابير جبر الضرر بما يفضي إلى أحداث تحول على صعيد التمييز ضد النساء (Rubio-Marín 2011 and Sandoval)

لا يتضمن القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا القرارات التي تلتها بشأن المرأة والسلم والأمن اقتراحات أو توصيات واضحة فيما يتعلق بجبر الضرر. بيد أن بعض القرارات الأخرى، مثل القرار 2467 الذي صدر في الآونة الأخيرة، يذكر الحاجة إلى جبر الضرر الناشئ عن العنف الجنسي. وكانت التوصية العامة رقم 30 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أكثر وضوحاً في هذا الصدد إذ أمرت بتوفير "تعويضات كافية وفعالة وسريعة، بغض النظر عما إذا كانت سبل الانتصاف قد جاءت بأمر من المحاكم الوطنية أو الدولية أو من برامج التعويضات المحلية".

وتؤيد هذه التوصية اتباع نهج تحوّلي إذ تقترح "بدلاً من إعادة إنشاء الوضع الذي كان قائماً قبل حدوث انتهاكات حقوق النساء، ينبغي لتدابير التعويض أن تسعى إلى تغيير أوجه اللامساواة الهيكلية التي أفضت إلى انتهاكات حقوق النساء، والاستجابة لاحتياجات النساء المحددة والحيلولة دون تكرار الانتهاكات". (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 2013). كذلك تقر المذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة حول جبر الضرر في حالات العنف الجنسي ذات الصلة بالنزاعات (2014) بوجود أن يُفضي جبر الضرر إلى إحداث تحوّل، وتوضح المذكرة بأنه لا يمكن لجبر الضرر بمفرده أن يحدث تحولا في الأسباب العميقة للعنف، لكنه قادر على إطلاق شرارة التغيير في نواحي مهمة.

يعتبر قانون الضحايا في كمبوديا مثالا آخر على جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل. لقد أقام هذا القانون برنامجاً إدارياً لجبر الضرر، وبالتالي لم يعتمد على المسار القضائي، إلا أن هذه التجربة تقدم نظرة إلى التحديات أمام النهج التحوّلي. وينطوي هذا القانون على استعادة الحق في الأرض وتقديم المساعدة الإنسانية وجبر الأضرار الفردية والجماعية، ويحاول تعويض الضحايا بطريقة "مناسبة ووثيقة الصلة وباعثة على التحول وفعالة" (وزارة الداخلية والعدل 2011). ويسعى النهج التحوّلي لهذا القانون إلى "المساهمة في القضاء على صيغ التمييز والإقصاء التي أسهمت في إلحاق الأذى بالضحايا، مع إدراك أن تغيير هذه الظروف يوفر ضمانات بعدم تكرار الحوادث ويمهد الطريق أمام المصالحة في البلاد" (وزارة العدل والقانون 2011). بيد أن إنفاذ قانون الضحايا يشي بحجم التعقيد الذي يحيط بوضع النهج التحوّلي موضع التنفيذ وبما يتطلبه من تنسيق بين مؤسسات الدولة التي تمتلك المقدرّة على إحداث تحول في ظروف انعدام المساواة، كوزارات الصحة والتعليم والزراعة. وفي غياب التنسيق الفعال، انصبَّ تركيز جبر الضرر المطبق بموجب قانون الضحايا بصورة رئيسية على مبالغ التعويض. وركز المنظور المعني بالنوع الاجتماعي على النساء بصفة أساسية ولم يتصدى بأي شكل لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين (Weber 2018a, 2019).

ينبغي أن يجمع جبر الضرر بين التدابير الفردية والجماعية من أجل إحداث تحول على صعيد انعدام المساواة والتمييز اللذين تواجههما المرأة. فبالإضافة إلى أهمية جبر الضرر الفردي بالتعويض الاقتصادي عن الضرر الذي عانت منه الضحية وما تكبدته من تكاليف مرتبطة بعملية إعادة التأهيل والسعي من أجل تحقيق العدالة، يكتسب جبر الضرر الجماعي أهمية هو الآخر،

بما في ذلك إعادة إعمار البنى التحتية والطرق ومراكز المجتمع المحلي والمدارس التي تضررت. ومن الممكن مطالبة الجاني بتدابير استثنائية من قبيل إعادة إعمار الممتلكات أو إعادة الأرض لأصحابها، بينما تتطلب خدمات الرعاية الصحية وجهود التنمية مشاركة الدولة، ذلك أن الجهات الرسمية مسؤولة عن تغيير الظروف التي تسببت في وقوع الانتهاكات.

يقر إعلان نيروبي صراحةً بالحاجة إلى إجراءات إيجابية من أجل النساء والفتيات اللواتي يواجهن في أغلب الأحيان عقبات محددة تحول دون استفادتهن من فرصة التنمية. فخدمات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب على المهارات المنتجة إضافة إلى الانتفاع بالتسهيلات أو حيازة الأرض تكتسب جميعاً أهمية استثنائية بالنسبة للنساء. ويمكن أيضاً أن تؤخذ عمليات بناء القيادات النسائية وتدابير أخرى بعين الاعتبار لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية والسياسية للمرأة (Durbach and Chappell Rubio-Marín; 2009b; 2014; Lemaitre and Sandvik 2014). بمقدور هذه التدابير المساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين وبالتالي الذهاب بالعملية إلى ما هو أبعد من مجرد إصلاح الضرر الذي وقع، ونحو المساعدة في منع العنف في المستقبل (Cahn, Haynes, and Ní Aoláin 2010).

للحفاظ على التأثير الإصلاحي للتدابير الجماعية التي تستفيد منها مجموعة أكبر تضم أشخاصاً آخرين إضافة إلى الضحايا المباشرين، يمكن إسباغ شيء من الرمزية على جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل (Uprimny Yepes 2009). فعلى سبيل المثال، في حالة بناء مدرسة يمكن تسليم البنية التحتية في حفل عام يتم فيه الإعلان أن المدرسة بُنيت ضمن تدابير جبر الضرر لإصلاح ضرر محدد تم إلحاقه بمجموعة من الأشخاص. ويمكن أيضاً التفكير في تسمية المدرسة على اسم الضحايا تيمناً بهم، أو إلحاق تشييد المدرسة بإجراءات إيجابية تجاه الضحايا من حيث إمكانية حصولهم على التعليم.

ومن حيث التكوين، يجب أن يأخذ جبر الضرر لضحايا العنف الجنسي في الاعتبار عناصر أساسية معينة. فالعنف الجنسي، شأنه شأن الجرائم الدولية الأخرى، لا يترك تأثيره على الأفراد وحسب، بل له مضاعفات ذات تأثير جماعي وتنتقل من جيل إلى آخر. لذا يجب التعامل مع هذه التأثيرات بأسلوب شامل فيه تدابير فردية وجماعية تعود بالنفع على الضحايا المباشرين وكذلك على مجتمعاتهم المحلية.

يقر مفهوم جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل بأن جبر الضرر لن يستطيع إصلاح الضرر حقاً ما لم يفلح في إحداث تغيير هيكلي في وضع الضحايا. يعني ذلك أنه لا بد من معالجة الهياكل الراسخة كجذور للعنف القائم على النوع الاجتماعي لمنع تعرّض الضحايا لعنف مماثل مرة أخرى. وهنا يتطابق جبر الضرر مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة التي تحتوي على ضمانات بعدم التكرار كعنصر أساسي من عناصر جبر الضرر. فحتى يتم إحداث هذا التحول، لا بد من اتخاذ تدابير مادية تحدث تغييراً من الناحية الهيكلية في وضع الضحايا من جهة قابليتهم للتعرض للانتهاكات - بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي ومن منظور المساواة بين الجنسين. ومن المهم أن يتكون لدينا إدراك واضح بأن جرائم العنف الجنسي لا تغتفر وأن اللوم فيها لا يقع على الضحية بل على الجاني وعلى المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي سمحت بحدوث مثل هذه الجرائم. يتناول الفصل التالي بالشرح بعض الأمثلة المادية لجبر الضرر القائم على الممارسات والتجارب الدولية.



Case of the Algodonero Field, Mexico. Photo: Periódico El Heraldo de Saltillo

### 3- تدابير جبر الضرر المتعلق بضحايا العنف الجنسي

يجب أن يعود جبر الضرر -من منظور النهج التحوّلي- بالنفع على الضحايا المباشرين وغير المباشرين وعلى المجتمع ككل كذلك، وهذا يمثل بحد ذاته ابتعاداً عن الرؤية التقليدية لجبر الضرر الفردي. لقد حدث وأن شعر الناجون من انتهاكات حقوق الإنسان في السابق في بعض الحالات بالذنب حيال قبول أخذ تعويض عن وفاة أقربائهم أو بسبب تلقيهم تعويضات فردية في إطار داخل ثقافة جماعية (Viaene 2010)، إذ قد يتسبب إعطاء تعويضات فردية في بروز مشاعر السخط والحسد وتوترات اجتماعية داخل المجتمعات المحلية التي عانت من العنف (Moffett et al. 2019). ففي حالة التعويضات التي صرفتها الحكومة الهولندية لأرامل الرجال الذين قتلوا في الحرب الاستعمارية، أدى الإجراء إلى إعادة توزيع قسري للتعويض من قبل القادة الزعماء المحليين (Immler 2018).

وفي كثير من البلدان، غالباً ما تُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان بالجملة، وتلحق الضرر بعائلات ومجتمعات محلية ومناطق بأكملها (Immler 2018). فبالإضافة إلى تأثيرها على الأفراد الذين عانوا منها شخصياً، تترك هذه الانتهاكات تأثيرات جماعية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي. لهذه الأسباب، من المهم الأهمية بمكان أن يعالج جبر الضرر هذا النوع من الضرر الجماعي الذي عادة ما تنطوي عليه الجرائم الدولية (Moffett et al. 2019). ويكتسي هذا النهج أهمية استثنائية في الثقافات الجماعية حيث يتواجد مستوى عالٍ من التضامن وروح الانتماء للجماعة (Viaene 2010; Immler 2018). ويمكن أيضاً أن يشكل جبر الضرر الجماعي طريقة لتجنب تحديد هوية الضحايا الأفراد ونوع الضرر الذي لحق بهم وبالتالي الحيلولة دون وصم الناجين من العنف الجنسي (Secretary-General 2014).

ومن منظور الرؤية الساعية إلى إحداث تحوّل، ينبغي أن يجمع جبر الضرر بين عدة صيغ بما فيها التدابير الفردية والجماعية. ومن الممكن إسباغ شيء من الطابع الرمزي على التدابير الجماعية بغية الحفاظ على أثرها الإصلاحي، مع الإعلان الصريح بأن القيام بتلك التدابير تم استجابة لأذى محدد لحق بمجموعة معينة من الناس، أو ربطه بإجراءات إيجابية تجاه الضحايا المعنيين (Uprimny Yepes 2009).

ويقر إعلان نيروبي بشكل صريح صراحة بالحاجة إلى إجراءات إيجابية من أجل النساء والفتيات اللواتي يصطدمن في أغلب الأحيان بعقبات محددة تحول دون استفادتهن من فرص التنمية.

يورد هذا الفصل أمثلة على جبر الضرر القائم على نهج تحوُّلي، حيث تم الاستناد في ذلك إلى عمليات جبر الضرر التي أمرت بها محاكم دولية وتم تفعيلها من خلال إجراءات إدارية. ينقسم هذا الفصل إلى قسمين، هما: جبر الضرر الفردي وجبر الضرر الجماعي اللذين يشتملان على التدابير الخاصة بالتعويض ورد الحق وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. و تجدر الإشارة بجدد بنا التوضيح هنا أنه لم يتم تنفيذ جبر الضرر بالكامل في جميع هذه الحالات. لذلك يظل الإنفاذ الكامل واحداً من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومات والوكالات المسؤولة عن الامتثال لقرارات جبر الضرر.

## التدابير الفردية

إن الهدف من التعويض الفردي هو إصلاح الضرر الذي تم التسبب به وتغطية التكاليف التي تكبدتها الضحية بما في ذلك تكاليف الرعاية الجسدية والعقلية، والخدمات القانونية، والإيرادات المفقودة، وتكاليف الحمل، والأضرار المعنوية من قبيل العقبات أمام زواج الضحية أو خسارة فرص العمل (Ní Aoláin, 2015 O'Rourke, and Swaine). ففي قضية كاسترو كاسترو ضد بيرو، حكمت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بمنح الضحايا مبالغ تعويضية أكبر، وذلك إقراراً منها بجسامة جريمة العنف الجنسي. وإلى جانب تدابير الترضية وضمانات عدم التكرار التي أمرت بها المحكمة في هذه القضية، حددت المحكمة قيمة التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب الضحايا بمبلغ يتراوح بين 10,000 و 25,000 دولار بحسب درجة الإعاقة الجزئية أو الكلية لكل ضحية، ومبلغ يتراوح ما بين 12,000 دولار و 20,000 دولار للأضرار غير المادية. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت المحكمة بدفع مبلغ 30,000 دولار للضحية التي تعرضت للاغتصاب، ومبلغ 10,000 دولار إضافي لضحايا العري القسري (Rubio-Marín and Sandoval, 2011). وبطبيعة الحال، يمثل هذا القرار بعض التقدم؛ ففي قضايا سابقة لهذه لم تميز المحكمة في قرارها القاضي بجبر الضرر بين أنواع الضرر ومبلغ التعويض عنها (Guillerot, 2009; Rubio-Marín and Sandoval, 2011).

وفي قضية أخرى، شرعت دوائر جرائم الحرب التي أنشئت ضمن المحكمة البوسنية عام 2005 أيضاً في إدراج جبر الضرر ضمن أحكامها. ففي عام 2015، أمرت هذه الدوائر بإلزام ضابطين سابقين في الجيش بدفع تعويضات لضحايا العنف الجنسي، حيث حددت مبلغ 15,000 يورو تعويضاً عن الضرر (Durbach and Geddes, 2017 TRIAL).

وقد أمرت المحكمة الجنائية الدولية بجبر الضرر لضحايا في ثلاث قضايا حتى الآن. وعلى الرغم من أن أيّاً من هذه القضايا الثلاث لم يتضمن اتهامات بالعنف الجنسي، إلا أن جبر الضرر الذي حكمت به المحكمة في قضيتي كاتانغا ولوبانغا يشكل مثلاً على جبر الأضرار الناجمة عن انتهاكات ارتكبت ضد أفراد ومجتمعات محلية. ففي قضية كاتانغا، التي انطوت على قتل سكان مدنيين واضطهادهم إضافة إلى تدمير الممتلكات ونهبها، أمرت المحكمة بإلزام كاتانغا بجبر أضرار بلغت إجمالي قيمتها 1,000,000 دولار. وبحسب معايير المحكمة الجنائية الدولية، يتولى المتهم دفع التعويضات. ولكن وبسبب القصور المالي لكاتانغا، دعت المحكمة في هذه القضية الصندوق الاستئماني للضحايا إلى البحث عن مصادر أخرى، كمنح دولية مثلاً، لتمويل جبر الضرر وأمرت الصندوق بالتنسيق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تنفيذ هذه التدابير.

وقد رفض الضحايا جبر الضرر الجماعي والرمزي زاعمين أنه لا فائدة من تلك التدابير أو أنها تسبب إزعاجاً لهم (Moffett et al. 2019). وهذا القرار يبرز أهمية مشاركة الضحايا في تعريف نوع جبر الضرر المراد تطبيقه. وسوف نناقش هذا الجانب بمزيد من التفصيل في الفصل اللاحق. وتمت بالتالي الموافقة على تقديم تعويض فردي بقيمة 250 دولار كمبلغ رمزي في الأساس لكل ضحية من الضحايا الذين بلغ عددهم 297 ضحية بدلاً من جبر الضرر الجماعي.

وعلى الرغم من التحفظات التي عارضت جبر الضرر الجماعي في هذه القضية، إلا أنه صدرت في الواقع أربعة قرارات بتدابير جماعية ولكن الاهتمام تركز على الضحايا الأفراد قدر الإمكان (المحكمة الجنائية الدولية 2017). وكان من طرق تسوية هذا الخلاف بين تركيز الاهتمام على الضحايا الأفراد وبين التركيز الجماعي، وضمن إعطاء أولوية المعالجة للضحايا الأفراد في إطار جبر الضرر الجماعي.

يعتبر جبر الضرر المادي والنقدي مهماً لمساعدة الضحايا على إعادة بناء حياتهم. ولكن ثمة سؤال طرَح بخصوص ما إذا كان منح دفعة واحدة وحيدة هي الطريقة الأمثل لتعويض الضحايا، لاسيما النساء اللواتي يتعرضن في الغالب لضغوط من أزواجهن

أو أطفالهن أو أفراد الأسرة الآخرين من أجل تقاسم جزء من التعويض أو التعويض بكامله كله معهم. وتميل النساء أيضاً إلى إنفاق المال على احتياجات العائلة أكثر من أنفاقه على رفاههن الشخصي. كما أن حصول النساء على الحسابات البنكية أقل منه عند الرجال، بينما قد يكون امتلاك حساب بنكي شرطاً لاستلام التعويضات (Borer 2009; Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015). بالإضافة إلى ذلك، قد يتحول تلقي المال تعويضاً عن التعرض للعنف الجنسي إلى قضية حساسة يتولد عنها وصم واتهام للنساء بأنهن "عاهرات" (Rubio-Marín 2009b, 2012, الأمين العام 2014). وكى نتمكن من التخفيف من هذه الضغوطات وضمن دعم مستدام يتسم بقدر أكبر من الاستدامة، قد يكون من المفضل أن تنص قرارات جبر الضرر على توزيع التعويضات على شكل راتب تقاعدي يتم صرفه شهرياً مدى الحياة.

## التدابير الجماعية

في قضية لوبانغا التي نظرت بها المحكمة الجنائية الدولية، نفذ الصندوق الاستئماني للضحايا أشكالاً عديدة من جبر الضرر الجماعي، بما في ذلك توفير خدمات إعادة التأهيل الجسدي والنفسي، والتدريب المهني، وأنشطة إدراج الدخل. وقد أمرت المحكمة بتقديم خدمات مماثلة في قضية كاتانغا إلى جانب توفير الدعم التعليمي (الصندوق الاستئماني للضحايا، غير مؤرخ). وكان الصندوق الاستئماني قد بدأ بالفعل، حتى قبل صدور أحكام جبر الضرر، بالعمل في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لفائدة ضحايا العنف الجنسي من خلال تدابير جماعية مع التركيز على الدعم النفسي والاجتماعي-الاقتصادي. وقد اشتملت هذه التدابير على الدعم الطبي من قبيل المعالجة التصحيحية للناسور، و فحص فيروس نقص المناعة البشرية- الإيدز، وخدمات الصحة الإنجابية، بالإضافة إلى برامج التدريب على العمل وبرامج التوعية المجتمعية عن العنف الجنسي من أجل الحد من الوصم وإعادة إدماج الرجال والأولاد الذين تعرضوا للاغتصاب. يعبر ذلك عن الولاية الممنوحة للصندوق الاستئماني بتوفير جبر الضرر والمساعدة أو الرعاية الإنسانية.



ومن المؤسف ألا تعكس أحكام المحكمة الجنائية الدولية هذا التركيز بالذات على ضحايا العنف الجنسي. وفي الواقع، لم تشمل بعض القضايا التي نظرت فيها المحكمة على اتهامات بممارسة العنف الجنسي على الرغم من توفر الدليل على حدوثه. وتكشف هذه الثغرة عن الحاجة إلى وجود خبراء في قضايا النوع الاجتماعي على أعلى مستويات صنع قرارات الاستراتيجية الجنائية (De Brouwer 2009). إضافة إلى ذلك، من المهم إدراج آليات خاصة بالحساسيات الثقافية، بما في ذلك توفير خدمات إعادة التأهيل كما هو موضح في الفصل التالي. أخيراً، تعتبر السمة الجماعية لعمليات جبر الضرر هذه أمراً أساسياً. فالتأثير العاطفي للجرائم الدولية ليس شأنًا شخصياً، وتشكّل هذه الجرائم واقعاً اجتماعياً يجب يتوجب التصدي له بشكل جماعي (Rombouts and Parmentier 2009).

غير أنه قد يكون من المهم أيضاً، في حالة العنف الجنسي، إنشاء مساحات فضاءات آمنة للضحايا من النساء تتيح لهن التحدّث عن تجاربهن مما يخلق جواً من الاعتراف والتضامن المتبادل، بالتوازي مع مزيد من الاستراتيجيات القائمة على أساس مجتمعي.

وفي قضية كامبو الغودونيرو، أمرت محكمة البلدان الأمريكية بتنفيذ تدابير إعادة تأهيل عقلي وجسدي للضحايا - أي لعائلات النساء اللواتي قُتلن- من خلال التوفير المجاني للخدمات الطبية والنفسية والأدوية المطلوبة للمدة اللازمة للعلاج. وأمرت المحكمة أيضاً دولة المكسيك بتعيين موظفين مؤهلين لتقديم هذه الخدمات مع إعطائهم تدريباً محدداً في مجال معالجة النتائج التي يتسبب بها العنف القائم على النوع الاجتماعي (Rubio-Marín and Sandoval 2011). وبهذا المعنى، أقرت المحكمة بأنه ليس محتوى الخدمات وحده هو المهم، بل إن العملية والصيغة اللتين سيتم بموجبهما تقديم هذه الخدمات مهمتان أيضاً. و من المؤسف مما يدعو للأسف أن محكمة البلدان الأمريكية نظرت بعد ذلك في قضايا اشتملت على عنف قائم على النوع الاجتماعي وعنف جنسي ولم تعتمد نهجاً تحوّلياً (Rubio-Marín and Sandoval 2011).

تعتبر الدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية التي نظرت في جرائم تورط فيها الخمير الحمر، بأنها المحكمة المختلفة الوحيدة المخولة بإصدار أحكام بجبر الضرر. ولا تحكم هذه الدوائر بتعويضات بل تقتصر أحكامها على تدابير جماعية ومعنوية من قبيل العلاج النفسي ومجموعات المساعدة الذاتية التي تجتمع تلتئم في مساحات فضاءات مخصصة للحوار بين الضحايا والجناة في مجتمعاتهم المحلية. وتشتمل هذه الأحكام أيضاً على مواد تثقيفية وأنشطة لإحياء الذكرى كجزء من تدابير جبر الضرر، بما في ذلك التعبيرات الثقافية من قبيل كمعارض الرقص والصور. وعلى الرغم من طلب الادعاء في بعض هذه القضايا تقديم الدعم لتغطية التكاليف المعيشية لبعض الضحايا الأكبر سناً، إلا أن الدائرة رفضت تلك الطلبات متعلقة بالافتقار إلى الموارد المالية الأموال (Jeffery 2014; Williams and Palmer 2016; Moffett et al 2019). وبالتالي، قد تدفع الاعتبارات المتعلقة بالميزانية إلى إيلاء الأولوية إلى التدابير الرمزية، إذ أنها أقل كلفة. إلا أن المحكمة الجنائية الدولية لا تولي الأولوية للتدابير الرمزية - بل إنها أقل التفاتاً إلى تدابير من قبيل الإقرار بالذنب أو تقديم اعتذارات علنية. وتميل المحكمة بالمقابل إلى التركيز أكثر على جبر الضرر النقدي والمادي (Mégret 2009). و في على أرض الواقع، أدرجت المحكمة في قراراتها تدابير رمزية مثل من قبيل أنشطة لمداواة جرح المجتمع المحلي (Chappell 2017). ويمكن ويمكننا ملاحظة ديناميكية التكامل بين التدابير المادية والرمزية، سنشرحها بالتفصيل في القسم المتعلق بالتدابير الجماعية، في دراسة مسحية أجريت على الضحايا في كمبوديا. إذ أشار الذين أجابوا عن أسئلة الدراسة أنهم يهتمون فقط في بناء نصب تذكاري بعد تلبية احتياجاتهم الاجتماعية-الاقتصادية (Jeffery 2014).



وباستثناء الحكم الصادر في قضية سيبور زاركو في بغواتيمالا الذي فرض على الدولة إعادة فتح الباب أمام المطالبات المتعلقة بحيازة الأرض، لم تتعامل القرارات الصادرة عن المحكمة لغاية الآن مع القضايا المتعلقة بحيازة الأرض والانتفاع بها وهي مسألة لها أهميتها عند النساء القرويات. وتشير التقديرات إلى أن النساء يشكلن ما نسبته 25% كحد أقصى من مالكي الأراضي في أمريكا اللاتينية (Leon 2011)، ومن شأن هذا أن يعقّد من المطالبات المتعلقة بحيازة الأراضي والانتفاع بها بعد حدوث التهجير ويولّد أوضاعاً تكون فيها النساء معرضات للخطر في حال انفصالهن عن أزواجهن أو وفاة الأزواج (Hovil 2012). ويعد قانون الضحايا في كولومبيا من الأمثلة القليلة على البرامج الإدارية لجبر الضرر التي تتصدى لمسألة استرداد الأرض من منظور يراعي جوانب النوع الاجتماعي، وذلك عن طريق منح صكوك ملكية الأراضي للرجال والنساء.

ومع ذلك يظل الحصول على الصك عملاً غير كافٍ ما لم تتغير العقلية الجماعية والمعايير الاجتماعية حيال ملكية الأرض. ويتطلب ذلك وجود عملية خاصة بإحداث تغيير في المفاهيم المتعلقة بملكية الأرض مع الاعتراف بعمل النساء في الزراعة باعتبار أن له نفس قيمة عمل الرجال بعيداً عن النظرة الجامدة الشائعة التي ترى النساء مجرد معاونات لأزواجهن. وبالتالي ينبغي أن تجمع إمكانية الحصول على الأرض بين منح الصكوك الرسمية والتوعية وعمليات الدعم الزراعي التي تركز على النهوض بالنشاط الزراعي النسائي (Weber 2018a; León 2011).

بالإضافة إلى هذه الخدمات، من الممكن أن تشمل الجهود الصحية والتعليمية المطروحة كتدابير لإعادة التأهيل – التعليم المهني ومحو الأمية على حد سواء- على عمليات تدريب وقيادة وتمكين خاصة بالمرأة (Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015). ويجوز أن تشمل هذه التدابير أيضاً على دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال تمويل المنظمات أو الجمعيات النسائية مثلاً، أو من خلال الأحزاب السياسية، أو بتحديد حصة (كوتا) نسائية كحد أدنى للمشاركة السياسية للمرأة (Rubio-Marín 2009b). وتأخذ المبادئ التي وضعتها المملكة المتحدة فيما يتعلق بالعمل الدولي للتصدي للوصم المرتبط بالعنف الجنسي في النزاعات في حسابها الحاجة إلى الدعم من خلال شبكات الناجين من العنف الجنسي التي بوسعها العمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث 2017). كذلك أثبت البحث على صعيد ضحايا العنف الجنسي من الذكور أهمية مجموعات دعم الضحايا من حيث توفير مساحة فضاء للناجين كي يتسنى لهم الحديث عن تجاربهم وبناء جسور التضامن وإعادة التفاوض بشأن هويتهم من حيث النوع الاجتماعي، والبحث عن استراتيجيات اقتصادية-اجتماعية (Shulz 2019). وبوسع إجراءات جبر الضرر الإسهام مالياً أو لوجيستياً في إنشاء مساحات فضاءات الدعم المتبادل هذه وصونها من أجل الضحايا.

يتسم تنفيذ خدمات إعادة التأهيل عبر دعوى قضائية لجبر الضرر يتم رفعها ضد جانٍ منفرد بقدر أكبر من الصعوبة، بيد أنه يمكن الاستفادة من إجمالي المبلغ النقدي المطلوب من الجاني في إنشاء صندوق اجتماعي للضحايا. ويمكن استغلال مثل هذا الصندوق لتقديم خدمات اجتماعية أو تسهيلات ائتمانية بالغة الصغر أو عمليات تدريبية لفائدة الضحايا. ويمكن التفكير أيضاً في بدائل أخرى، من قبيل المشاركة في مشاريع مدرة للدخل، وتوفير القروض الصغيرة لأنشطة الإنتاج أو منح دراسية للضحايا أو أطفالهم أو قيام نساء بدور أصحاب المصلحة في مؤسسات التمويل البالغ الصغر (Rubio-Marín 2012). و بوسع الدولة أيضاً المساهمة في هذا الصندوق بما ينسجم مع مسؤوليتها في مكافحة انعدام المساواة والتمييز ضد الضحايا. وينبغي توزيع أموال الصندوق الاجتماعي بالتناوب مع الضحايا باستخدام الإرشادات الموضحة في الفصل التالي.

## السياسات العامة

تؤدي السياسات والبرامج العامة دوراً مهماً في ضمان عدم تكرار الانتهاكات. وكان من بين تدابير جبر الضرر التي أمرت بها المحكمة الجنائية الدولية في قضية لوبانغا الموافقة على برنامج يتضمن أنشطة جوّالة لمحاربة الوصم والتمييز اللذين لازما الجنود الأطفال السابقين في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. ويتولى الصندوق الاستئماني للضحايا تنفيذ هذا البرنامج نظراً لفقر لوبانغا. وفي إطار القضية رقم 02/002 المرفوعة ضد اثنين من قيادات الخمير الحمر هما نون تشيا وخبو سامبان، أمرت الدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية بكتابة مواد تثقيفية. وعلى الرغم من إعلان فقر المتهمين وعدم امتلاك الدوائر الاستثنائية للصلاحيات التي تؤهلها إصدار أمر إلى الدولة الكمبودية بصرف التعويضات مباشرة، إلا أن الأنظمة الداخلية للمحكمة تسمح بإصدار طلبات تمويل من السلطات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية ومانحين آخرين لغايات تنفيذ مشاريع لمصلحة الضحايا إظهاراً للتضامن معهم. وتم تنفيذ الأمر الخاص بإعداد المواد التثقيفية من قبل منظمة كمبودية غير حكومية بدعم دولي حيث استخدمت لهذا الغرض صيغة مبتكرة وطورت تطبيقاً خاصاً بالهواتف المحمولة. ويمكن تحميل التطبيق، ويدعى "تاريخ الخمير الحمر"، مجاناً من أجل تثقيف الشباب الكمبودي حول الماضي القريب للبلاد وقيم العدالة والسلام وحقوق الإنسان.

ويسعى التطبيق أيضاً إلى تعزيز الحوار بين الشباب والناجين من حقبة الخمير الحمر (Jeffery 2019). وقد استُخدم التطبيق للأغراض التعليمية في المدارس حيث أُعطي لنحو 60,000 طالب إضافة إلى تحميله نحو 45,000 مرة. ويمكننا تخيل تصميم برنامج مماثل يتعلق بموضوعات مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. وعلى الرغم من قلة التجارب الدولية على هذا الصعيد، قد يشكل التعاون مع القنوات الإعلامية المحلية والوطنية أيضاً خطوة استراتيجية نحو إحداث تغيير في المعايير الاجتماعية وأشكال الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تُبقي على المحرمات والوصم فيما يتعلق بالعنف الجنسي (Rubio-Marín 2012).

وفي قضية كامبو الغودونيرو، أمرت محكمة البلدان الأمريكية المكسيك بإجراء تحسينات على بروتوكولها الخاص بالتحقيق في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوحيده بما يرقى إلى مستوى المعايير التي وضعها بروتوكولا اسطنبول ومينيسوتا الدوليين، وتسريع استجابة الدولة لحالات فقدان النساء والفتيات. كذلك أمرت المحكمة بإنشاء قاعدة بيانات للنساء المفقودات، وتدريب الموظفين العاملين في مجال منع العنف ضد النساء والتحقيق في جرائمه وملاحقة مرتكبيها قضائياً.



National Day against Forced Disappearance in Guatemala. Photo: Impunity Watch

مع أتباع نهج يراعي حقوق المرأة والتركيز على كسر مظاهر التنميط الاجتماعي (Rubio-Marín and Sandoval 2011). وتظهر عمليات جبر الضرر هذه الموقف حيال مسألة عدم تكرار الانتهاكات التي تعتبرها المحكمة أساسية من أجل إحداث تغيير في الظروف التي تنتج العنف القائم على النوع الاجتماعي.

## التدابير الرمزية

تندرج تدابير جبر الضرر الرمزية تحت فئة تدابير الترضية التي ذكرناها سابقاً. وقد هيمن طابع النهج الرمزي على قرارات جبر الضرر التي صدرت عن الدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية، مثل: نشر بيانات الاعتذار والإقرار بالخطأ، ونشر بيانات الاعتراف بالضرر الذي عانى منه الضحايا، ونشر أسماء الضحايا على الموقع الإلكتروني التابع للدوائر الاستثنائية. ومن التدابير التي لم تتم الموافقة عليها، لكنها تندرج ضمن التدابير الرمزية لجبر الضرر التي تضمنها قانون الضحايا في كولومبيا، الإعلان عن يوم وطني لإحياء ذكرى الضحايا. وقد يكون لتدابير من قبيل إعلانات تحمل المسؤولية وطلب الصفح مغزى أكبر عند الضحايا إذا ما كانوا قادرين على المشاركة في صياغة بيانات الاعتذار، وذلك إثر تنفيذ عملية حوارية وتفاوضية (Moffett et al 2019). وقد عُرف عن محكمة البلدان الأمريكية تطويرها لتدابير غير نقدية لجبر الضرر؛ إذ أمرت المحكمة، على سبيل المثال، ببناء نصبٍ تذكارية، والبحث عن المفقودين والتحقيق في الجرائم، ووضع برامج لتثقيف قوات الشرطة في مجال حقوق الإنسان، وإصدار بيانات علنية بتحمل المسؤولية وطلب الصفح. بيد أن المحكمة، وقبل قضية كامبو الغودونيرو، لم تأمر بأي إجراءات محددة لجبر الضرر في قضايا العنف الجنسي حتى عندما ثبت بكل وضوح وقوع مثل هذه الأفعال (Rubio-Marín and Sandoval 2011).

ومن الأمور التي شملتها القضية رقم 02/022 ضد الخمير الحمر جريمة الزواج القسري. وقد تم التطرق لهذه الجريمة في قضايا جبر الضرر من خلال إنتاج عمل فني راقص يتناول قضية الزواج القسري (Moffett et al 2019). وتؤكد هذه الأمثلة على أهمية تصنيف التعبيرات الثقافية باعتبارها شكلاً من أشكال جبر الضرر نظراً لقدرتها على الوصول إلى جمهور أكبر بما في ذلك الأجيال الشابة. وبوسع هذا الشكل من جبر الضرر أن يساهم في إحداث تحول في المعايير الاجتماعية وحالة الوصم التي تحيط بالعنف وانعدام المساواة بين الجنسين ومحااربة هالة التحريم المرتبطة ببعض الجرائم ومنها جرائم العنف الجنسي (Williams and Palmer 2016). ينبغي إذن لجبر الضرر المساهمة في إحداث تغيير في مدلول العنف الجنسي عند المجتمع المحلي عن طريق تغيير المعايير الجامدة التي تتمحور حول العفة الجنسية للأنثى، والدفع باتجاه إلحاق العار المرتبط بهذه الجريمة بالجاني وليس بالضحية (Duggan and Abusharaf 2006; Rubio-Marín 2012).

استخدمت بعض المحاكم وغيرها من آليات العدالة الانتقالية بعض الممارسات التقليدية، أي مراسيم وطقوس معينة، لجبر الضرر للضحايا. فعلى سبيل المثال، استخدمت لجنة الحقيقة ووحدة الجرائم الكبرى في تيمور الشرقية عملية صلح محلية قائمة على مبدأ "ناهي بتي بوعوت" (ومعناها "مدُّ البساط"، في إشارة إلى المنطقة التي يجتمع فيها الجناة والضحايا والوجهاء). وتُختتم هذه العملية بمراسم تستغرق يوماً كاملاً وتقام وفقاً لطقوس جماعية تسمى "ليسان". وتأتي المراسم بحد ذاتها تنويجاً لعملية قد تمتد لعدة أشهر من التفاوض والمشاركة مع الضحايا من أجل التوصل إلى اتفاق لاستعادة التوازن الروحي والمادي للمجتمع المحلي الذي تأثر بالانتهاكات.

<sup>4</sup> انظر الحكم الصادر في القضية رقم 02/002 من قبل الدوائر الاستثنائية في المحكمة الكمبودية: [https://drive.google.com/file/d/1lhBZcKxUlbnjGsyCjpxaGY\\_NQSIIdWgXQ/view?ts=5c9c9cb3](https://drive.google.com/file/d/1lhBZcKxUlbnjGsyCjpxaGY_NQSIIdWgXQ/view?ts=5c9c9cb3)

<sup>5</sup> انظر الحكم الصادر في قضية غونزاليز وآخرون ("كامبو الغودونيرو") ضد المكسيك: [http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec\\_205\\_esp.pdf](http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_205_esp.pdf)

وفي الغالب ينتج عن هذه المراسم تقديم الجاني لاعتذار علني للضحية مع جبر رمزي للضرر قد يكون عبارة عن جواهر أو خدمة مجتمعية. وتتم المعاقبة على عدم الامتثال للحكم الصادر بالسجن لمدة زمنية (Moffett et al. 2019)

يوفر البرنامج الإداري لجبر الضرر بموجب قانون الضحايا في كمبوديا فضاءات آمنة للنساء من ضحايا العنف الجنسي يمكنهن فيها تصميم تدابير جبر الضرر الرمزية الخاصة بهن، من قبيل مراسيم معينة أو أعمال إبداعية، ومن ثم يقدم الموارد اللازمة لوضع هذا التدابير موضع التنفيذ (Unidad para la Atención y Reparación Integral a las Víctimas 2016). ويعترف هذا القانون أيضاً بالذاكرة التاريخية كعنصر من عناصر جبر الضرر الجماعي والشامل. وقد نشرت اللجنة الوطنية للذاكرة التاريخية تقارير عدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي -مواضيعية الطابع إضافة إلى إيراد تجارب من مواقع محددة- وتقارير توضح قيادة المرأة في مضمار البحث عن الحقيقة والكفاح من أجل الأرض. ونشرت هذه اللجنة أيضاً وثيقة حول أشكال معينة من العنف يتعرض لها المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية في البلاد، متناولة بذلك جانباً يتعلق بالنوع الاجتماعي لم ينل قدرماً كافياً من الدراسة في مجال العدالة الانتقالية (Bueno-Hansen 2018).

ومن الأمثلة على جبر الضرر الرمزي إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة كالطرق أو مراكز المجتمع المحلي أو المدارس. وقد يتضمن جبر الضرر تدابير أو خدمات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، من قبيل الرعاية الصحية وبناء المهارات المنتجة، والحصول على القروض وحياسة الأرض. وقد تتخذ التدابير الأخرى المحتملة شكل عمليات لبناء قيادات نسائية إلى جانب تدابير أخرى تهدف إلى النهوض بالاستقلالية الاقتصادية والسياسية للمرأة (Durbach and Chappell Rubio-Marín; 2014 Lemaitre and Sandvik; 2009b; 2014). تسهم هذه التدابير في تعزيز المساواة بين الجنسين وهي بالتالي قادرة على الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد ترميم الضرر الذي وقع، مما يساعد في منع العنف في المستقبل (Cahn, Haynes, and Ní Aoláin 2010). وبهذا، قد يشكل جبر الضرر الجماعي أداة أكثر فاعلية وأعمق دلالة؛ فقد يترك بناء مدرسة أو عيادة صحية أثراً أكبر وأطول عمراً من مبالغ التعويض الفردية التي غالباً ما يتم صرفها على الاحتياجات المحلّة دون الاستثمارات الاستراتيجية وطويلة الأمد (Women's Initiatives for Gender Justice 2014).

ومع ذلك، لا يخلو تنفيذ أشكال جبر الضرر الجماعي من بعض الثغرات. إذ قد يطمس النهج الجماعي الفوارق بين مختلف الجرائم المرتكبة وبالتالي يحجب عن العيان جانباً معيناً من معاناة النساء (Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015). ومع أن هذا النهج يقي ضحايا العنف الجنسي من النساء من شرور الوصم، إلا أنه يفوّت الفرصة على الإقرار بوجود شكل محدد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام المساواة بين الجنسين الذي كان سبباً في حدوث مثل هذا العنف. ومن أوجه الاعتراض التي تكثُر الإشارة إليها القول بأن جبر الضرر الجماعي لا يُنظر إليه دائماً على أنه جبر للضرر بالفعل (Moffett et al. 2019). والسبب في ذلك هو أن الناس على الأغلب يرون أعمال جبر الضرر الجماعية، كإعادة إعمار الأبنية أو البنى التحتية أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية، كمشاريع إنمائية. وبما أن توفير الخدمات الإنمائية هو أحد الالتزامات الأساسية التي يقع الوفاء بها على عاتق الدولة، فإن القيام بمثل هذه التدخلات ما هو إلا تنفيذ الدولة لالتزاماتها الأساسية على هيئة جبر للضرر. والحجة التي يسوقها المنتقون من شأن التدابير الجماعية هي أن تلك الخدمات ينتفع بها الضحايا وغير الضحايا على حد سواء وبهذا يفقد جبر الضرر العنصر الإصلاحي الذي يصبغ به طابعه المعياري الساعي إلى ترميم حياة الضحايا بعد الأذى الذي لحق بهم (Hamber 2000; Roht-Arriaza and Orlovsky 2009; Urban Walker 2016; Waldorf 2012).





National Day against Forced Disappearance in Guatemala. A ceremony held in San Juan Comalapa. Photo: Impunity Watch

## المبادئ التوجيهية لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل

كما أوضحنا أعلاه، ينبغي تعريف تدابير جبر الضرر من خلال عملية تشاركية تشمل الضحايا لضمان التأثير الإصلاحي لتلك التدابير والمساعدة في شفائهم (Brandon, Hamber, and Palmary, 2009). وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن نلقي نظرة فاحصة على بعض الاعتبارات المتعلقة بتطوير عمليات فعّالة لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل وتنفيذها. يعرض هذا الفصل بعض المبادئ التوجيهية التي يجب أخذها في الحسبان عند قيامنا بعملية تصميم إجراءات جبر الضرر وتنفيذها.

### تحديد هوية الضحايا

يعتبر الجزء المتعلق بتحديد الضحايا أحد الجوانب الأساسية الداخلة في تعريف جبر الضرر. ومن الناحية التقليدية، وفي حالات جبر الضرر التي يصدر القرار بشأنها عن عمليات جنائية وإجراءات إدارية، تكون الضحية المباشرة -أي الشخص الذي تعرض للانتهاكات- هي المستفيدة من جبر الضرر. ففي قضية لوبانغا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، تم في البداية رفض طلب جبر الضرر المجتمعي. وكانت الحجة التي استند إليها هذا الرفض أنه يجب توجيه جبر الضرر صوب الضحايا فقط. ولكن الصندوق الاستئماني للضحايا قرر لاحقاً تنفيذ برنامج مجتمعي في هذه القضية اشتمل على تدابير أوسع نطاقاً (Moffett et al, 2019). يكشف هذا المثال عن توتر متأصل في الجدول القائم حول جبر الضرر الناجم عن الجرائم الخطيرة وحول ما إذا كان يتعين أن يركز على الضحايا المباشرين أم أن يتم توسيع دائرته لتشمل مجموعة أكبر من الناس. وحتى عندما يبدو واضحاً لنا في حالة العنف الجنسي أن الضحية هي الشخص الذي عانى مباشرة من الجريمة، يظل الواقع في هذه الحالات أمراً أكثر تعقيداً مما يبدو عليه الأمر. ففي ظل معايير الشرف القائمة على مسائل مرتبطة بالنوع الاجتماعي، فإن الإيذاء الذي يقع على الضحية المباشرة يتم تمريره إلى شريكها بل وإلى المجتمع المحلي برمته الذي يشعر أن شرف الجماعة قد تعرض للخدش جراء عجز الجماعة عن حماية "نسائها".

لذا ينبغي أن يتعامل جبر الضرر مع هذا الجانب الاجتماعي الجماعي بحيث يُحدث تغييراً في مدلول العنف الجنسي عند المجتمع عن طريق إحداث نقلة في المعايير الجامدة التي تقدر الشرف باعتباره عنصراً جوهرياً في الحياة الجنسية للأُنثى (2012 Rubio-Marín).

وكما أوضحنا آنفاً، قد ينتج عن العنف الجنسي أيضاً تأثيرات اجتماعية-اقتصادية خطيرة على النساء. نتيجة لذلك العنف، ينشأ أطفال الناجين غالباً في ظروف الفقر وبالتالي يصبحون هم أيضاً ضحية غير مباشرة. ومن هذا المنطلق، من المهم أن يعود جبر الضرر بالفائدة على الضحايا المباشرين وغير المباشرين (2009 Rombouts and Parmentier). وفي النهاية، يصبح الأطفال والمراهقون الذين ولدوا نتيجة العنف الجنسي أفراداً ينتمون لشريحة مهملة؛ ففي الوقت الذي يأتي ذكرهم كضحايا غير مباشرين في بعض النقاشات حول العنف الجنسي، إلا أنه لا يُنظر إليهم على نطاق واسع على أنهم مجموعة متأذية تستحق جبر الضرر (2018 Sanchez Parra). وفي هذا الصدد، يقر إعلان نيروبي بالحاجة إلى وضع تصور أوسع بشأن مفهوم الضحايا.

يتضح من هذا الشرح أن مفهوم ضحية العنف الجنسي أكبر من أن يُختزل في فكرة اسمها 'الضحية المباشرة'. وقد اقترح بعض المؤلفين طريقة تحليل مختلفة لتحديد من هم الذين يحق لهم الاستفادة من جبر الضرر، وهي طريقة قائمة على تحليل الضرر الناتج بدلا من تحليل الانتهاك الذي وقع. عندما يُنظر إلى الضرر بهذه الطريقة، أي كعنصر مركزي في عملية التقييم، سيُتاح لجبر الضرر معالجة تأثيرات الانتهاك على نطاق العائلة أو المجتمع المحلي مما يشكل إقراراً بأهمية العلاقات الاجتماعية والمجتمعية والعائلية من خلال مفهوم "الجماعات المتضررة" التي تضم أناساً تربطهم صلات عاطفية بالضحايا (2009 Guillerot; 2017 Manjoo). ويرى هذا المنظور أن الرجال والنساء يتأثرون بطريقة مختلفة إذا تعرضوا للفعل العنفي نفسه (2009b; Rombouts and Parmentier Rubio-Marín; 2009). وأما عند النظر إلى الفضاءات الخاصة والعامّة معاً، يمكن في الحقيقة تحليل ما يمكن تسميته "شبكة المتضررين". ويقر هذا النهج بأن العنف السياسي في المجال العام يمكنه التسبب بأضرار في المجال الخاص، من قبيل العنف المنزلي أو الفقر الشديد الذي قد يدفع النساء نحو ممارسة الدعارة القسرية. ويحدث ذلك بسبب تأثير العنف الجنسي الذي يشبه تأثير الدومينو (2009 Duggan and Jacobsen; 2015 O'Rourke). وبالمحصلة، لا يتوقف تأثير الانتهاكات عند الضحية المباشرة بل يميل إلى التمدد نحو غيرها، الأمر الذي يتطلب فهماً رحباً للضرر يشمل الضحايا بنوعيه المباشرين وغير المباشرين. ويمكن لهذا الفهم أن يشمل الضحايا الذين لم يتم تحديدهم لأنهم لم يريدوا كشف هويتهم للملأ أو لم يتمكنوا من ذلك (Women's Initiatives for Gender Justice 2012). ويعني تطبيق النهج التحوّلي في جبر الضرر إحداث تحوّل في الهياكل التي سمحت بوقوع الانتهاكات، وانطلاقاً من هذا التصور، يتعين على تدابير جبر الضرر أن لا تتوقف عند حدود الضحايا المباشرين وغير المباشرين بل تخطيها وصولاً إلى بيئتهم الاجتماعية ومعالجتها هي الأخرى.

## إدراك الضرر

كي نتمكن من تصميم آليات جبر الضرر المناسبة التي تلبّي احتياجات الضحايا، يجب علينا أولاً تحديد الضرر الذي تسبب به العنف الجنسي. ويمكن القيام بذلك عن طريق تقييم للضرر يتم عبر عملية يشارك فيها الضحايا. وكما أوضحنا في الفصل الأول، يتضمن الضرر المحتمل نواحي عديدة كالصحة الجسدية - بما فيها الصحة الإنجابية- والصحة العقلية ويترك تأثيراته على المستويات الاجتماعية والفردية والعائلية والمحلية. ويمكن أيضاً أن تكون هناك أضرار اجتماعية-اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على المستوى الفردي والعائلي والمحلي.



ولا يجب أن يقتصر فهم الضرر على التصورات المسبقة التي تضمنتها المعايير الدولي لحقوق الإنسان؛ ويجب على هذا التقييم أن يأخذ في الحسبان أيضاً الضرر المعرّف ثقافياً إضافة إلى تأثيرات معينة متعلقة بالعمر والإعاقة والإثنية وما شابه. وعند الانتهاء من تحديد الضرر، يجب وضع خطة لجمع الأدلة التي يمكن إدراجها ضمن التحقيق وملفات القضية. ويجب إدراج هذه الأدلة ضمن جملة ما يتم اكتشافه من أدلة. وقد تساعد هذه العملية، في الوقت ذاته، في استنباط المسؤوليات المحتملة وتحديد القدرة الاقتصادية التي يمكن توفيرها لغايات جبر الضرر.

ويعتبر تحديد السياق العام الذي وقعت فيه الأحداث وأنماط انعدام المساواة والانتهاكات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي جوانب مهمة في هذا الصدد. وفي حالة النزاع المسلح في غواتيمالا، مثلاً، وثق كل من مشروع استعادة الذاكرة التاريخية (REMHI 1998) ولجنة الاستيضاح التاريخي (CEH 1999) أنماطاً ممنهجة من العنف الجنسي أثناء النزاع كافية لتشكيل أساساً لعملية تحديد الضرر وقيمة الأضرار.

وتقترح التجربة الدولية - القائمة على الخبرة العملية في محكمة البلدان الأمريكية والمذكرة التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة حول جبر الضرر في حالات العنف الجنسي ذات الصلة بالنزاعات (2014) - تبني عبء أدنى من الإثباتات فيما يتعلق بجبر الضرر في حالات العنف الجنسي. وقد أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن مبدأ "ترجيح إحدى القرائن" كافٍ لإثبات مطالبات جبر الضرر في حالات العنف الجنسي، فيما أعفت محكمة البلدان الأمريكية الضحايا من عبء الإثبات وحولته على الدولة. هذا ويعزز تعريف السياق العام من قوة الأدلة المقدمة بشأن العنف الجنسي الذي وقع (Rubio-Marín and Sandoval 2011؛ Secretary-General 2014). إن تحديد الأفعال هو خطوة على طريق تحديد الضرر الذي يُطلب جبره.

ومن الجوانب المهمة أيضاً تحديد الأضرار المادية وحسابها. ولقيام بهذه العملية، يمكن، مثلاً، حساب قيمة الدخل المفقود على أساس متوسط الأجور في المنطقة والزمان المعنيين. وللتثبت من دقة هذه الحسابات، يمكن الحصول على رأي الخبراء من مختلف المجالات أو الرجوع إلى السوابق القضائية في المحاكم الأخرى. فعلى سبيل المثال، طلبت المحكمة الجنائية الدولية من منظمات غير حكومية تعمل في المنطقة التي وقعت فيها الجرائم تزويدها بمعلومات من أجل حساب قيمة الأضرار. وفي قضية كاتانغا، استشارت المحكمة عدة منظمات غير حكومية وفي نهاية المطاف حسبت متوسط قيمة المنازل التي دُمرت بمبلغ 600 دولار. أما التعويض عن الضرر الجسدي في هذه القضية فقد تم حسابه وفق معيار محدد هو قيمة التكاليف الطبية فنتج عن ذلك تحديد مبلغ 250 دولار لحالات الإصابة بطلق ناري. وكما تمكن المحكمة الجنائية الدولية من حساب التعويض عن الأضرار النفسية، عاينت السوابق القضائية الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية، فحددت مبالغ تتراوح بين 4,000 إلى 8,000 دولار لأفراد عائلات الضحايا الذين قُتلوا بحسب درجة القرابة التي تربطهم بالضحية. وتقرر دفع مبلغ 2,000 دولار للضحايا الذين تعرض مجتمعتهم المحلي للهجوم. وقد انبثق عن محكمة البلدان الأمريكية بعض من أفضل الممارسات فيما يتعلق بالأدلة المؤيدة لطلبات جبر الضرر. ففي قضية كامبو الغودونيرو ضد المكسيك، افترضت المحكمة أن الضحايا كانوا يعملون ويتلقون رواتب حتى في حال غياب الدليل المحدد الموثق لهذا الافتراض (Rubio-Marín and Sandoval 2011). وفي هذه القضية، احتسبت المحكمة الراتب الشهري لأحد الضحايا كان قد عمل كموظف في منزل خاص فوجدت أن المبلغ يعادل ما قدره 2,600 دولار في الشهر. واستخدمت هذا الرقم في عملية احتساب إجمالي الرواتب المستقبلية التي خسرها أفراد العائلة بسبب وفاة الضحية. كما وأجريت عمليات حسابية مماثلة لحساب رواتب مهن أخرى.

<sup>6</sup> انظر قرار المحكمة بجبر الضرر في قضية "المدعى العام ضد جيرمين كاتانغا": [https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2017\\_05121.PDF](https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2017_05121.PDF).

<sup>7</sup> انظر الحكم الصادر في قضية غونزاليز وآخرون ("كامبو الغودونيرو") ضد المكسيك: [http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec\\_205\\_esp.pdf](http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_205_esp.pdf).

وتوصي المذكرة التوجيهية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة (2014) باستخدام منهجية تراعي منظور النوع الاجتماعي، إذ قد يكون من الصعب حساب الدخل المفقود بالنسبة للنساء اللواتي لا يُدفع لهن أجر مقابل عملهن المنزلي. إذ يمكن، مثلاً، حساب نصف دخل الأسرة الذي كانت الضحية ستلقاه لولا وقوع فعل العنف الجنسي. ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بالضرر الذي لحق بحياة الضحية وتطلعاتها، وحساب الأجور التي كانت ستكسبها لولا وقوع الانتهاكات. ويتضمن ذلك حساب الأجور التي كانت ستحصل عليها لو أنها واصلت مسارها المهني الأكاديمي الذي كانت تريده وكونت خبرة عملية دون أي انقطاع.

وتعد مشاركة الضحية أمراً أساسياً في عملية تحديد الأضرار وحساب قيمتها الاقتصادية؛ فالضحايا وحدهم هم القادرون على تقييم التدابير المناسبة. وبالنسبة لتدابير رد الحق، مثلاً، يجب على الضحايا أن يقرروا إذا ما كانوا يفضلون استرداد أراضيهم ومنازلهم السابقة في مكان عيشهم الأصلي أم الحصول على أراضٍ ومساكن في مكان آخر حرصاً على سلامتهم. وينبغي كذلك توشي الدقة التامة عند استشارة الضحايا حول نوع خدمات إعادة التأهيل التي يريدونها. ويجب أن تكون هذه الخدمات عالية الجودة يقوم على تقديمها مختصون وتقع في مناطق يسهل الوصول إليها.

ينبغي أن يتضمن جبر الضرر تدابير فردية وجماعية مادية ورمزية (لمزيد من المعلومات عن النقاش حول التوترات الناتجة عن هذه التدابير، انظر القسم المتعلق بالتدابير الجماعية) لأن ذلك سيظهر أهمية تنفيذ تدابير جبر ضرر شاملة بالفعل، على الرغم من أن هذه الصيغ لجبر الضرر تظل تشكل تحدياً غير مُنجز بالنسبة لكثير من برامج ومبادرات جبر الضرر. إضافة إلى ذلك، يجب أن يحقق جبر الضرر توازناً دقيقاً بين أمرين: إذ يجب أن يكون عاماً من حيث الجرائم التي يتصدى إليها، ولكن دقيقاً ومحددًا من حيث المنافع التي يوزعها. من وجهة نظر مثالية، ينبغي أن تكون هذه التدابير متوافقة داخلياً مع غيرها من أعمال جبر الضرر، وكذلك متوافقة خارجياً مع آليات العدالة الانتقالية الأخرى. من جانبها، لا تنطبق المبادئ الأساسية للكيفية التي يجب أن يتناول بها جبر الضرر خصائص محددة، من قبيل النوع الاجتماعي أو الإثنية، والتي تؤثر على الطريقة التي يعاني بها الضحايا من الجرائم والطريقة التي تشكّل بها فرص تعافيهم من ذلك التأثير.

وقد صدر عن محكمة البلدان الأمريكية أحكام شكلت سوابق قضائية مهمة من حيث الأمر بجبر الضرر لأفراد وجماعات خارج دائرة الضحايا المباشرين. ففي بعض القضايا، مثل قضية كانتورال بينافيداس ضد البيرو، اعتبرت المحكمة أفراد العائلة من ضمن الأطراف المتضررة. وفي قضايا أخرى، كقضية دي لا كروس فلوريس ضد البيرو، اعتبرت المحكمة أفراد عائلة الضحية المباشرة ضحايا بحد ذاتهم. ومع ذلك، لم يميز المبلغ المحدد لجبر الضرر بين أفراد العائلة المعترين ضحايا أو الأطراف المتضررة. وجاءت الاختلافات الوحيدة بحسب مدى قرب العلاقة بين الضحايا وأقاربهم والضرر الذي تم التسبب لكل منهم. فكانت المبالغ المالية أعلى في حالات العلاقة العائلية القريبة أو إذا كان القريب قد بذل جهوداً معينة للحصول على العدالة من أجل الضحية أو إذا كان أفراد العائلة أطفالاً. وكما ذكرنا أعلاه قد يكون للعنف الجنسي أيضاً تأثيرات اجتماعية-اقتصادية خطيرة على النساء تؤثر كذلك على أطفالهن الذين يكبرون في ظروف فقيرة في أغلب الأحيان. وعليه ينبغي أن يشمل جبر الضرر بالحد الأدنى أطفال الضحايا بصفتهم ضحايا أيضاً بحيث يحصلون على المزايا من خلال أشكال معينة من جبر الضرر. ومن الجوانب المهمة في عملية تحديد الضرر الناتج على الضحايا المباشرين وغير المباشرين إجراء فحوصات نفسية متخصصة للأطفال الضحايا وأفراد عائلاتهم من أجل إثبات تأثير العنف الجنسي عليهم.

وفقاً لإعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة، يمكن أن يكون الضحايا من الجماعات أيضاً وذلك عندما تتعرض للأذى مجموعات من الأشخاص توحدتهم روابط خاصة من قبيل الإثنية أو اللغة أو العرق أو الدين أو الجنسية (2009 Rombouts and Parmentier). وانطلاقاً من هذا الفهم، قبلت محكمة البلدان الأمريكية قضايا مرفوعة من قبل جماعات، كقضية جماعة المويوانا ضد سورينام، وكانت حجتها في ذلك أن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان قادرة على إلحاق الضرر بسبل رزق الجماعة وطريقة حياتها. وفي هذه القضية، أمرت المحكمة بجبر الضرر من أجل التعافي الاقتصادي الاجتماعي للجماعة (2014 Jeffery). ومن المهم في هذا المجال الاستعانة بخبير في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) يمكنه البرهنة على وقوع الضرر على الجماعة وحياتها الثقافية، إذا أردنا إثباتاً على أن جرائم العنف الجنسي أو الجرائم ذات الصلة بالتهجير القسري قد أثرت على حياة الجماعة. ويشار هنا إلى أن أكثرية ضحايا النزاع في غواتيمالا هي من جماعات السكان الأصليين، حيث استطاعت هذه الجماعات الحصول على جبر الضرر. وفي قضية سيبور زاركو بغواتيمالا، شكلت الاستعانة بشهادة الخبراء من مختلف المجالات عنصراً حاسماً في إقامة الدليل على السياق الذي وقعت فيه الجرائم -وعلى نحو مهم- في إثبات التأثير المستدام لهذه الجرائم على الضحايا ومجتمعاتهم المحلية وثقافتهم (2019 Burt). لهذا، تشكل شهادة الخبراء -التي يمكن أن يدلي بها خبراء في التاريخ والعلوم العسكرية والعلوم الاجتماعية وعلم النفس والطب وعلم الإنسان ومسائل النوع الاجتماعي- عنصراً أساسياً من أجل شرح تدابير جبر الضرر المطلوبة للتعويض عن الأضرار وإحداث تحول في الهياكل التي مهدت الطريق أمام وقوع الجرائم، ولتعزيز هذه التدابير بالشواهد.

## عملية بناء تدابير جبر الضرر

يجب بناء جبر الضرر ضمن مساحات آمنة حيث لا يشعر الضحايا بالحرج من التحدث بصراحة والتعبير عن احتياجاتهم وتوقعاتهم. ويمكن للضحايا من الرجال والنساء العمل في مجموعات منفصلة كي يتمكنوا من مناقشة التأثيرات المختصة بجنس محدد. ومن المهم لنا أن ندرك أن الرجال قد يقعوا ضحية للعنف الجنسي وأن نعمل بالتوازي مع أبناء الضحايا النساء باعتبارهم مجموعة متأثرة بشكل خاص. ومن المهم أيضاً أن يكون لدينا فريق متعدد التخصصات يتولى عملية تصميم جبر الضرر وتنفيذها ورصدها. ويضم هذا الفريق محامين إضافة إلى مختصين في علم الإنسان وعلم النفس يمكنهم أيضاً القيام بدور الشهود الخبراء في وقت لاحق من العملية. ويجب أن يتلقى جميع الموظفين العاملين والمتفاعلين مع الضحايا التدريب المناسب على مسائل النوع الاجتماعي وأن تتوفر لديهم القدرة على إجراء تحليل مرتبط بالنوع الاجتماعي للانتهاكات وجبر الضرر مع أخذ مختلف العوامل من قبيل التأثيرات الاجتماعية والاجتماعية-النفسية والجسدية للعنف الجنسي، وخطر إيذاء الضحايا مرة ثانية، واستراتيجيات منع تكرار الانتهاكات بعين الاعتبار. أخيراً، تميل النساء إلى تحمل مسؤوليات أكبر على صعيد العناية بالأطفال مما يحد من مستوى مشاركتهن. لذلك ينبغي النظر في تأمين خدمات العناية بالأطفال لتمكين النساء من المشاركة في ظل ظروف حرة ومتكافئة.

وبالرغم من أن وجود متخصصين في علم الإنسان ضمن فريق العمل قد يُستفاد منه كاستراتيجية لتحسين الحساسية الثقافية للعملية، لكن من المهم أيضاً وجود أشخاص أو منظمات وسيطة يمكنها "الترجمة" بين مختلف التصورات وأشكال الحكمة والرؤى تجاه العالم التي يحملها القائمون على النظام العدلي والضحايا أنفسهم (2006 Merry).

° انظر الحكم الصادر في قضية كانتورال بينافيداس ضد بيرو: [http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/Seriec\\_88\\_esp.pdf](http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/Seriec_88_esp.pdf)

° والحكم الصادر في قضية دي لا كروس فلوريس ضد بيرو: [http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec\\_115\\_esp.pdf](http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_115_esp.pdf)

وبوسع التعاون مع المنظمات المحلية المساعدة في مد جسور الثقة مع الضحايا، وتعميق فهمنا للسياق المحلي فضلاً عن إيجاد علاقات وجهات اتصال مهمة (Moffett et al. 2019). ومع ذلك، من المهم التأكيد من أن هذه المنظمات تقوم بدور الوسيط ولا تمثل الضحايا، والتأكد من صياغة تدابير جبر الضرر وفقاً لآراء الضحايا وليس بناءً على تفسيرات الآخرين لتلك الآراء. ومن عناصر الحساسية الثقافية الأخرى المهمة احترام الصيغ والجدول الزمنية التي تضعها عمليات صنع القرار التابعة للضحايا وعدم فرض أجندات وجدول محددة مسبقاً.

يعتبر الاتصال مع الضحايا والمحافظة على توقعات معقولة أمراً مهماً على امتداد مراحل العملية الجنائية. وقد أثبت البحث أنه من الضروري الحفاظ على تواصل وحوار مستمر مع الضحايا من أجل الخروج بتصور للعدالة الإجرائية – أي فكرة أن عملية جبر الضرر عادلة (Atuahene 2014). ويتطلب ذلك تخصيص بعض الموارد للقيام بسفريات بصورة دورية إلى مجتمعات الضحايا المحلية، أو إنشاء آليات اتصال أخرى من قبيل الاجتماع عبر تقنية الفيديو مثلاً (Moffett et al. 2019). وينبغي أن تتاح للضحايا كذلك فرصة الاتصال بموظفي النظام العدلي أو الوسطاء، أفراداً كانوا أم منظمات، كلما رغبوا في ذلك. وقد يتطلب ذلك تخصيص موارد، خصوصاً بالنسبة للزعماء المحليين أو الضحايا الأكثر انخراطاً في هذا الحوار. ويمكن تحويل بعض الموارد على شكل عقود هاتف لمعادلة تكاليف الاتصال (Atuahene 2014). ويجب أيضاً دراسة مسألة توثيق وتنظيم كل قضية وتخطيطها جيداً. فقد تتسبب العمليات الجنائية في إعادة إيذاء الضحايا بإجبارهم على إعادة سرد قصصهم مرة تلو الأخرى. ومن المهم القيام بتوثيق واضح للعملية الجنائية بأكملها بغية تفادي تكرار نفس الأسئلة.

يعدُّ التواصل عاملاً أساسياً في صياغة توقعات معقولة بشأن الهدف من جبر الضرر ونطاقه. فقد يُصاب الضحايا بخيبة أمل في سياق البرامج الإدارية لجبر الضرر، كما حدث مع أحكام جبر الضرر التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية في قضية لوبانغا، إذ شعر بعض الضحايا بخيبة الأمل وأعرب بعضهم عن إحساسه بأنه تعرض لخدعة عندما فهموا حقيقة جبر الضرر، أو الوتيرة التي سيتم إعطاء التعويضات بها (De Waardt 2013; Crosby, Lykes, and Caxaj 2016; Chappell 2017; Weber 2019). وقد يتضخم حجم تأثير أمر كهذا إذا ما طُرح جبر الضرر بوصفه قادراً على إحداث تحوّل وكانت نتائجه عاجزة تماماً عن بلوغ الهدف المرسوم. وفي ظل مخاطر من هذا النوع، من الأهمية إعلان حدود ميزانية جبر الضرر بكل وضوح منذ البداية كي لا تنتعش آمال غير واقعية عند الضحايا. كما أن إطلاع الضحايا على مسار العملية منذ البداية أمر بغاية الأهمية، مع إفهامهم أن القضاة في النهاية هم المسؤولون عن تحديد جبر الضرر وبالتالي قد تبدو التدابير في نهاية المطاف مختلفة تماماً عما طالب به المشتكون. ومع ذلك، يمكن، في الواقع، تعديل جبر الضرر بعد استئناف محامي الدفاع للحكم، كما حدث في قضية لوبانغا (Chappell 2017). أخيراً، من المهم وجود استراتيجية للتواصل على المستوى المحلي للبدء بالتصدي لظاهرة الوصم التي تحيط بتجربة العنف الجنسي منذ بداية العملية، باستخدام مجموعات التركيز أو استراتيجية الإعلام المحلي. ويمكن أن تتعاون إدارات الاتصالات التابعة للنيابة العامة في تصميم مثل هذه الاستراتيجية، وذلك بالتنسيق مع منظمات المشتكين والمنظمات المحلية والمختصين في علم النفس وعلم الإنسان المضطلعين في القضية.

## مشاركة الضحايا

تكتسب مشاركة الضحايا في تصميم تدابير جبر الضرر أهمية حاسمة. ويجب الاستماع إلى رأي الضحايا، في جو من المساواة، كي نضمن استجابة جبر الضرر لاحتياجاتهم الحقيقية. ومن المهم اعتبار الرجال والنساء ضحايا ومواطنين متساوين مع صدق الاعتبار لتصوراتهم والاستماع الحقيقي لآرائهم والتعامل معهم باعتبارهم أصحاب مصلحة يستحقون الحوار والتفاوض. ويجب أن يكون إرساء أسس الثقة المدنية من جديد والعلاقات الشاملة للجميع بين الدولة ومواطنيها أحد الأهداف السياسية لجبر الضرر (Hamber and Wilson 2002; 2006 Duggan and Abusharaf; 2009 Mégret; 2013 MacLachlan). ويمكن أن تكون تلك المشاركة شكلاً من أشكال إعادة التأهيل إذ أنها قد تفضي إلى عملية يتم فيها تمكين الضحايا من خلال مشاركتهم النشطة في تصميم السياسات (Williams and Palmer Rubio-Marín 2009a; 2016 2009a; Manjoo 2017).



Victims' reunion in Burundi. Photo: Impunity Watch

ومما يؤسف له ندرة الإرشادات المحددة المتوفرة فيما يتعلق بكيفية صياغة عملية المشاركة هذه. وفي أغلب الأحيان، تنحصر هذه المشاركة في الحديث عن مشاوررة الضحايا بشأن العدالة الانتقالية. ولكن التشاور لا يعني بالضرورة أنه سيتم الأخذ بآراء الأشخاص الذين تمت مشاورتهم. ففي كثير من الأحيان تُستخدم المشاركة لإعطاء الانطباع بأن آراء الضحايا موضع تقدير واحترام بينما يكون القرار في واقع الأمر قد اتخذ بالفعل. وقد يعزز هذا العامل الدينامي من الشعور بالإحباط والضعف عند الضحايا ويقوض عملية إعادة بناء الثقة بالدولة. ويتسم هذا الأمر بحساسية استثنائية نظراً لكون المشاركة تستغرق وقتاً كان بوسع الضحايا استغلاله في عمل مدفوع الأجر (Cooke and Kothari 2001; Gaventa 2004; Hickey and Mohan 2004; Kapoor 2004). وخلاصة القول، في حالة جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل، يجب أن لا يقف إشراك الضحايا عند حدود الاستشارة.

في أكثر الأحيان، تتولى وكالات تابعة للدولة ومنظمات غير حكومية تحديد مساحات الحوار مع الضحايا، وتتخذ هذه الوكالات والمنظمات من المدن مقرأ لها ولا يكون لديها وقت كافٍ تكرسه لتصميم جبر الضرر. وتستخدم هذه الوكالات والمنظمات، بشكل عام، صيغاً ومنهجيات يصعب على الضحايا فهمها نظراً لضعف تعليمهم الرسمي في الغالب. ولا تولي هذه المنهجيات اعتباراً حقيقياً للواقع الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي للضحايا. وكي يتسنى منع هذه المخاطر، يجب دراسة المنهجية التي سيتم استخدامها لضمان مشاركة الضحايا. وثمة نطاق واسع من طرق المشاركة التي لا تتطلب مهارات القراءة والكتابة،



كوضع جداول زمنية باستخدام الرسومات والصور، وإعداد جداول المشاكل والطلول، واستخدام منهجيات أخرى مبتكرة من قبيل التصوير الفوتوغرافي أو الرسم أو الدراما.

يمكن تقسيم إجراء المشاركة إلى مراحل مختلفة. يتم في مرحلة المجموعات الأولية مناقشة أهداف العمل ووضع سؤال النقاش الرئيسي. ويمكن أن تشتمل الأسئلة على الآتي: "ما هي الأشياء الضرورية لإجراء تحسين جوهري على حياتك وحياة أطفالك؟" أو "ما هو تصورك للحياة بكرامة، وما هي احتياجاتك الرئيسية لتعيش حياة كريمة؟" وفي المرحلة الثانية، يُعطى كل مشارك بعض الوقت للعمل بمفرده على صنع منتج بصري أو مبتكر (رسم أو صورة أو ملصق وما شبهه) يساعد في الإجابة عن السؤال. بعد ذلك تُنظَّم النقاشات في مجموعات صغيرة أو في مجموعة كبيرة حيث يقوم كل مشارك بعرض عمله. وتعمل هذه العروض على توجيه النقاش الجماعي وتوفير رؤية متعمقة في التدابير المحتملة لجبر الضرر. ويمكن القيام بتمرين مشترك يتم بموجبه تصنيف احتياجات الضحايا وترتيب أولوياتها وتعريف تدابير جبر الضرر التي تلبى هذه الاحتياجات على أكمل وجه، والغاية من ذلك كله هي تعريف مجموعة ملائمة من تدابير جبر الضرر في حدود الميزانية المتوفرة. ومن ثم يمكن إتمام عمل هذه التدابير بإجراءات رمزية أخرى، من قبيل الطقوس والمراسيم أو فعاليات إحياء الذكرى، لا تحتاج إلى ميزانيات كبيرة ولكن لها تأثير ترميمي. ويمكن عندئذٍ صياغة خطة جبر الضرر وبناء توافق في الآراء في الاجتماعات التي تلي ذلك.

ينبثق عن هذه المنهجيات الابتكارية والتشاركية فوائد عدة. ففي المقابلات أو مجموعات التركيز التي تتسم بطابع تقليدي، يميل بعض الأشخاص إلى الحديث أكثر من غيرهم، وهذا يؤثر على النساء على وجه الخصوص لأن الرجال يتولون أدوار القيادة والأدوار العامة في المجتمعات المحلية. أما المنهجيات التشاركية والابتكارية فتتميل إلى إزالة الحواجز أمام الحديث العام، ذلك أن النساء يشعرن بثقة أكبر في تقديم الصور الفوتوغرافية والرسومات التي أعدنها. كما أن استخدام الطرق التشاركية والابتكارية قد يوفر طريقة لتلافي إعادة إيذاء الضحايا من خلال منح الضحايا قدراً أكبر من التحكم في تعريف أولوياتهم وتحديد أيّ من التجارب التي عانوها يريدون مشاركتها مع الآخرين (Weber 2018b). ومن شأن النقاشات الجماعية حول التجارب والاحتياجات التي تمت مشاركتها أن تولد فهماً وتضامناً أكبر (Molloy 2007). يُعدُّ هذا بمثابة خطوة نحو تمكين مجموعة من الضحايا كما أنه يقود هذه المجموعات إلى لعب دور رئيسي أكثر فاعلية على صعيد رصد جبر الضرر النهائي والمطالبة بتنفيذه (Sikkink et al. 2015). أضف لذلك أن هذه الصيغ تعمل على تمكين العملية بحد ذاتها بحيث تكون جزءاً من إعادة تأهيل الضحايا وتمكينهم. تتطلب هذه العناصر الدينامية، من منظور عملي، وقتاً وموارد لتغطية تكاليف المأكل والسفر، وتتطلب مشاركة مبتكرة، ومساحات مناسبة يشعر المشاركون فيها بالأمان وحرية التعبير عن أنفسهم، ومنسقين يتمتعون بوعي مرهف بقضايا النوع الاجتماعي والعنف الجنسي ليعملوا مع الضحايا بطريقة تشاركية جديدة.

من الضروري أن يحتفظ موظفو النظام العدلي ومحامو الضحايا بعقلية منفتحة وأن يفكروا في جملة واسعة من تدابير جبر الضرر المحتملة لتجنب التعريف المسبق للتدابير المحتملة على أساس المفاهيم التقليدية وتصورات العدالة الانتقالية المتجذرة في الثقافة الغربية. هذه الرؤى تحد من التفكير في تدابير أعمق دلالة أو أكثر إيراً لجبر الضرر من وجهة نظر الضحايا والعالم (Ní Aoláin, O'Rourke, and Swaine 2015; Rudling 2019). وكما أوضحنا في القسم السابق، من المهم أيضاً أن تأخذ خدمات إعادة التأهيل بحسبانها ضرورة مراعاة الحساسية الثقافية (الأمين العام 2014؛ Duggan and Jacobsen 2009). فعلى سبيل المثال، جاءت ظواهر مثل الصدمة والاضطراب النفسي اللاحق للصدمة، على الأرجح، من علم النفس الغربي الذي يركز على تكلم الضحية عن مشكلتها كاستراتيجية علاجية.



وقد يبدو هذا الشكل من الاستشفاء غريباً على ثقافات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية التي لها صيغها الخاصة لفهم تأثير الانتهاكات وطرقها المحددة ثقافياً في معالجة هذا لتأثير والتخفيف من حدته، بما في ذلك الأدوية وطرق التدوي الطبيعية، والطرق الجسمانية من قبيل التدليك والرقص. أضف إلى ذلك أهمية استخدام الطقوس والمراسيم لما لها من تأثير في إعادة تثبيت التوازن الروحي الذي تضرر بفعل الانتهاكات (Viaene 2013). لذلك فإنه من المهم فتح المجال لمناقشة مثل هذه الاحتمالات.

وَصَحْنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ كَيْفَ يَلْقَى الْوَصْمُ الْاجْتِمَاعِي بظله الثقيل على حياة ضحايا العنف الجنسي، وقلنا إن جبر الضرر يساعد في إزاحة هذا الثقل عن طريق التصدي للتنميط والوصم وهالة التحريم المحيطة بهذه الجريمة وإحداث تحول في الأفكار المتعلقة بمعايير النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين. غير أن جبر الضرر قد يكشف هوية ضحية العنف الجنسي مما قد يؤدي إلى وصم للضحايا إذا ما ظلوا ساكتين عن الجريمة. لذلك من المهم للغاية كسر الصمت لإحداث تغيير في هالة التحريم المحيطة بالعنف الجنسي، ولكن ذلك لا يجوز أن يتحقق على حساب الضحايا (Rubio-Marín 2012). ومن الجوانب ذات الأهمية أن تتضمن تدابير جبر الضرر إجراءات تثقيفية وتوعوية فيما يتعلق بخطورة العنف الجنسي.

## الأحكام المتعلقة بجبر الضرر ورصد التنفيذ

يجب الشرح للقضاة، وبالتفصيل، كيف وُضعت خطة جبر الضرر. ويقتضي ذلك أن تشرح لهم مسألة الضرر المباشر وغير المباشر الواقع على الأفراد في معرض سعيهم إلى تحقيق أهداف حياتهم ومشاركة مجتمعهم الكبير والمحلي، بالإضافة إلى الضرر الواقع على الأسرة والمجتمع المحلي بصفة جماعية. لذا فمن المهم جمع المشاركات والمعلومات من مختلف الخبراء. وكي يتحقق لدى القضاة فهم صحيح لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل، ومراعٍ للنوع الاجتماعي ووثيق الصلة بالثقافة السائدة، يمكن دعوة ممثلين عن الضحايا للمشاركة في جلسات الاستماع وإعطائهم الفرصة ليشرحوا للقضاة أهمية جبر الضرر وليبينوا الأسباب التي دعتهم إلى طلب اتخاذ هذه التدابير بصفة خاصة.

يتوجب شرح قرار المحكمة بخصوص جبر الضرر بوضوح للضحايا فور صدوره كي تتكون عندهم توقعات منطقية. ويجب أيضاً إطلاع المجتمع المحلي ككل على هذا الحكم لمنع حدوث أية توترات اجتماعية. ويعدّ تنفيذ قرار جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل واحداً من أكبر مشكلات تدابير جبر الضرر. فحتى الحكم الصادر في قضية كامبو الغودونيرو، التي تُعتبر على نطاق واسع قضية غير مسبوقة في مجال جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل، لم يفضّ إلى تنفيذ البرامج المنشودة من قبل الحكومة المكسيكية (Manjoo 2017). ويعتبر بروز هذه المشكلة دليلاً على الحاجة إلى استراتيجية للرصد والتنفيذ. ولكن ثمة قدر ضئيل من الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع. وفي كولومبيا استأجرت الحكومة خدمات جامعة أمريكية لرصد تنفيذ برنامجها الإداري لجبر الضرر، مستفيدة من التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (Sikkink et al. 2015). وقد كشف هذا التقييم عن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للامتنال لمختلف تدابير جبر الضرر وتحديد مواعيد نهائية واضحة. ويجب وضع خطة التنفيذ والرصد بالتوافق مع كافة أصحاب المصلحة بمن فيهم الضحايا والمنظمات الملازمة للعملية.

ويمكن تكليف لجنة بمتابعة التنفيذ ووضع الأولويات تعقد اجتماعاتها بانتظام وتجتمع أيضاً بصورة دورية مع القاضي الجنائي لإحاطته بالإجراءات وكذلك لاتخاذ إجراءات من أجل ضمان التنفيذ. وتعدّ مشاركة الضحايا في هذه اللجنة مباشرة،

ومعهم بقية المشتكين والمنظمات، أمراً في غاية الأهمية. وينبغي أن تعقد اللجنة اجتماعاتها على مقربة من المجتمع المحلي للضحايا كي تيسر عليهم أمر المشاركة وتمكنهم من التحقق مباشرة من الكيفية التي يتم بها تنفيذ التدابير. ونظراً لاحتمالية أن تتضمن تدابير جبر الضرر تلك مبادرات إنمائية أو تقديم خدمات أساسية، ينبغي أن تضم اللجنة ممثلين عن دوائر الدولة المسؤولة عن تنفيذ التدخلات المعنية، وأن تبين الطرق التي سيتم بها مساءلة تلك الدوائر عن التقدم المحرز. وينبغي أن يكون لدى الضحايا ومنظماتهم والمشتكين المرافقين لهم آلية لإعلان رأيهم إذا لم تكن عمليات التنفيذ والرصد فعالة.

ويجب ألا تكتفي عملية الرصد الخاصة بجبر الضرر بالوقوف عند مجرد تقييم التنفيذ، بل يجب أن تتعداه كي ترصد تأثير التدابير بحد ذاتها. ومن الدروس التي يمكن الخروج بها من القضية الهولندية التي ذكرناها في الفصل السابق أن تنفيذ تدابير جبر الضرر قادرة على خلق توترات داخل المجتمع المحلي بل وقادرة على إفراز تأثير سلبي أو تهديدات للضحايا (Immler 2018). تبرز هذه المخاطر بدرجة أوضح في قضايا العنف الجنسي بسبب الوصم المرتبط به. وبالنتيجة، ينبغي أن توفر عملية الرصد مساحات آمنة يتمكن فيها الضحايا من الالتقاء بموظفي النظام العدلي والمشتكين لمناقشة تأثير جبر الضرر على العائلات والمجتمعات المحلية بحرية. وقد ينبثق عن هذه الفضاءات استراتيجيات نفسية-اجتماعية أو استراتيجيات للمداواة إضافة إلى استراتيجيات لزيادة وعي المجتمع الكبير والمجتمع المحلي في التعامل مع تأثيرات جبر الضرر.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن النهج التحوّلي في جبر الضرر هو نهج حديث العهد نسبياً بمجال حقوق الإنسان. ويحذر بعض النقاد من خطر تحميل العدالة الانتقالية ما لا طاقة لها به بوضع أهداف مفرطة في الطموح، وينبه هؤلاء النقاد من الخطر المرتبط بخلط جبر الضرر مع البرامج الإنمائية الشاملة (De Greiff 2009; Duthie 2011; Waldorf 2012). مع ذلك، إذا لم يتصدى جبر الضرر لانعدام المساواة على المستوى الهيكلي فإن أثره على حياة الضحايا الحقيقية سيظل محدوداً. وينبغي أن يربط جبر الضرر القادر على إحداث تحوّل بين العدالة الإصلاحية والعدالة التوزيعية لإحداث تأثير دائم وعميق في حياة الضحايا فضلاً عن إحداث تأثيرات اجتماعية حقيقية (Uprimny Yepes 2009; Cahn, Haynes, and Ní Aoláin 2010).

United Nations General Assembly. 1985. "Declaration of Basic Principles of Justice for Victims of Crime and Abuse of Power."

Atuahene, Bernadette. 2014. "The Importance of Conversation in Transitional Justice: A Study of Land Restitution in South Africa." *Law and Social Inquiry* 39 (4): 902–37.

Baines, Erin K. 2015. "'Today, I Want to Speak Out the Truth': Victim Agency, Responsibility, and Transitional Justice." *International Political Sociology* 9 (4): 316–32.

Boesten, Jelke. 2010. "Analyzing Rape Regimes at the Interface of War and Peace in Peru." *International Journal of Transitional Justice* 4 (1): 110–29.

Borer, Tristan Anne. 2009. "Gendered War and Gendered Peace: Truth Commissions and Postconflict Gender Violence. Lessons from South Africa." *Violence Against Women* 15 (10): 1169–93.

Brett, Roddy, and Lina Malagon. 2013. "Overcoming the Original Sin of the 'Original Condition': How Reparations May Contribute to Emancipatory Peacebuilding." *Human Rights Review* 14 (3): 257–71.

Brouwer, Anne Marie de. 2009. "What the International Criminal Court Has Achieved and Can Achieve for Victims/Survivors of Sexual Violence." *International Review of Victimology* 16 (2): 183–209.

Buckley-Zistel, Susanne, and Magdalena Zolkos. 2012. "Introduction: Gender in Transitional Justice." In *Gender in Transitional Justice*, edited by Susanne Buckley-Zistel and Ruth Stanley, 1–33. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bueno-Hansen, Pascha. 2018. "The Emerging LGBTI Rights Challenge to Transitional Justice in Latin America." *International Journal of Transitional Justice* 12 (1): 126–45.

Burt, Jo-marie. 2019. "Gender Justice in Post-Conflict Guatemala: The Sepur Zarco Sexual Violence and Sexual Slavery Trial." *Critical Studies* 4: 63–96.

Buyse, Antoine. 2009. "Home Sweet Home? Restitution in Post-Conflict Bosnia and Herzegovina." *Netherlands Quarterly of Human Rights* 27 (1): 9–26.

Cahn, Naomi, Dina Haynes, and Fionnuala Ní Aoláin. 2010. "Returning Home: Women in Post-Conflict Societies." *University of Baltimore Law Review* 39: 339–69.

Chappell, L. 2014. "Conflicting Institutions and the Search for Gender Justice at the International Criminal Court." *Political Research Quarterly* 67 (1): 183–96.

Chappell, Louise. 2017. "The Gender Injustice Cascade: 'Transformative' Reparations for Victims of Sexual and Gender-Based Crimes in the Lubanga Case at the International Criminal Court." *International Journal of Human Rights* 21 (9): 1223–42.

Clark, Fiona, and Caroline O.N. Moser. 2001. *Victims, Perpetrators Or Actors? Gender, Armed Conflict and Political Violence*. London: Zed Books.

Clark, Janine Natalya. 2014. "A Crime of Identity: Rape and Its Neglected Victims." *Journal of Human Rights* 13 (2): 146–69.

Cockburn, Cynthia. 1998. *The Space Between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict*. London: Zed Books.

———. 2004. "The Continuum of Violence: A Gender Perspective on War and Peace." In *Sites of Violence: Gender and Conflict Zones*, edited by Wenona Giles and Jennifer Hyndman, 24–44. Berkeley: University of California Press.

Committee for the Elimination of Discrimination against Women. 2013. "General Recommendation No. 30 on Women in Conflict Prevention, Conflict, and Post-Conflict Situations." United Nations.

United Nations Security Council. 2000. "Resolution 1325." New York.

Cooke, Bill, and Uma Kothari. 2001. "The Case for Participation as Tyranny." In *Participation: The New Tyranny?*, edited by Bill Cooke and Uma Kothari, 1–15. London: Zed Books.

Couillard, Valérie. 2007. "The Nairobi Declaration: Redefining Reparations for Women Victims of Sexual Violence." *International Journal of Transitional Justice* 1 (3): 444–53.

Crosby, Alison, M. Brinton Lykes, and Brisna Caxaj. 2016. "Carrying a Heavy Load: Mayan Women's Understandings of Reparation in the Aftermath of Genocide." *Journal of Genocide Research* 18 (2–3): 265–83.

Dancy, Geoff, and Eric Wiebelhaus-Brahm. 2015. "Bridge to Human Development or Vehicle of Inequality? Transitional Justice and Economic Structures." *International Journal of Transitional Justice* 9 (1): 51–69.

Duggan, Colleen, y Adila M. Abusharaf. 2006. "Reparation of Sexual Violence in Democratic Transitions: The Search for Gender Justice." In *The Handbook of Reparations*, edited by Pablo De Greiff, 623–49. Oxford: Oxford University Press.

Duggan, Colleen, and Ruth Jacobsen. 2009. "Reparation of Sexual and Reproductive Violence: Moving from Codification to Implementation." In *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, edited by Ruth Rubio-Marín, 121–61. Cambridge: Cambridge University Press.

Durbach, Andrea, and Louise Chappell. 2014. "Leaving Behind the Age of Impunity: Victims of Gender Violence and the Promise of Reparations." *International Feminist Journal of Politics* 16 (4): 543–62.

Durbach, Andrea, and Lucy Geddes. 2017. "'To Shape Our Own Lives and Our Own World': Exploring Women's Hearings as Reparative Mechanisms for Victims of Sexual Violence Post-Conflict." *International Journal of Human Rights* 21 (9): 1261–80.

Duthie, Roger. 2011. "Afterword: The Consequences of Transitional Justice in Particular Contexts." In *Transitional Justice: Global Mechanisms and Local Realities after Genocide and Mass Violence*, edited by Alexander Laban Hinton, 249–56. New Brunswick: Rutgers University Press.

Eastmond, Marita, and Johanna Mannergren Selimovic. 2012. "Silence as Possibility in Postwar Everyday Life." *International Journal of Transitional Justice* 6 (3): 502–24.

Enloe, Cynthia. 2000. *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives*. Berkeley: University of California Press.

Foreign and Commonwealth Office. 2017. "Principles for Global Action: Preventing and Addressing Stigma Associated with Conflict-Related Sexual Violence." London.  
[https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/645636/PSVI\\_Principles\\_for\\_Global\\_Action.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/645636/PSVI_Principles_for_Global_Action.pdf).

Fulchiron, Amandine, Olga Alicia Paz, and Angélica López. 2011. *Tejidos Que Lleva El Alma: Memoria de Las Mujeres Mayas Sobrevivientes de Violación Sexual durante El Conflicto Armado*. Guatemala City: ECAP, UNAMG, F&G Editores.

Gaventa, John. 2004. "Towards Participatory Governance: Assessing the Transformative Possibilities." In *Participation: From Tyranny to Transformation? Exploring New Approaches to Participation in Development*, edited by Samuel Hickey and Giles Mohan, 25–41. London: Zed Books.

Gready, Paul, and Simon Robins. 2014. "From Transitional to Transformative Justice: A New Agenda for Practice." *International Journal of Transitional Justice* 8 (3): 339–61.

Greiff, Pablo De. 2006. "Introduction. Repairing the Past: Compensation for Victims of Human Rights Violations." In *The Handbook of Reparations*, edited by Pablo De Greiff, 1–20. Oxford: Oxford University Press.

———. 2009. "Articulating the Links Between Transitional Justice and Development: Justice and Social Integration." In *Transitional Justice and Development. Making Connections*, edited by Pablo De Greiff and Roger Duthie, 28–75. New York: Social Science Research Council.

Guillerot, Julie. 2009. "Reparaciones Con Perspectiva de Género." OACNUDH México.

Hamber, B. 2000. "Repairing the Irreparable: Dealing with the Double-Binds of Making Reparations for Crimes of the Past." *Ethnicity & Health* 5 (3–4): 215–26.

- Hamber, Brandon, and Ingrid Palmary. 2009. "Gender, Memorialization, and Symbolic Reparations." In *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, edited by Ruth Rubio-Marín, 324–80. Cambridge: Cambridge University Press.
- Hamber, Brandon, and Richard A. Wilson. 2002. "Symbolic Closure Through Memory, Reparation and Revenge in Post-Conflict Societies." *Journal of Human Rights* 1 (1): 35–53.
- Hayner, Priscilla B. 2001. *Unspeakable Truths: Confronting State Terror and Atrocity*. New York: Routledge.
- Hickey, Sam, y Giles Mohan. 2004. "Towards Participation as Transformation: Critical Themes and Challenges." In *Participation: From Tyranny to Transformation? Exploring New Approaches to Participation in Development*, edited by Samuel Hickey and Giles Mohan, 3–24. London: Zed Books.
- Hovil, Lucy. 2012. "The Nexus between Displacement and Transitional Justice: A Gender-Justice Dimension." In *Transitional Justice and Displacement*, edited by Roger Duthie, 329–59. New York: Social Science Research Council.
- Immler, Nicole. 2018. "Hoe Koloniaal Onrecht Te Erkennen? De Rawagede-Zaak Laat Kansen En Grenzen van Rechtsherstel Zien." *BMGN - Low Countries Historical Review* 133 (4): 57–87.
- International Criminal Court. 2017. "Katanga Case: ICC Trial Chamber II Awards Victims Individual and Collective Reparations." <https://www.icc-cpi.int/Pages/Item.aspx?Name=pr1288>. 2017. <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1288>.
- Jeffery, Renée. 2014. "Beyond Repair?: Collective and Moral Reparations at the Khmer Rouge Tribunal." *Journal of Human Rights* 13 (1): 103–19.
- . 2019. "Taking Transitional Justice to Cambodia's Youth." *The Interpreter*. 2019. <https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/taking-transitional-justice-cambodia-youth>.
- Jones, Adam. 2006. "Straight as a Rule: Heteronormativity, Gendercide, and the Noncombatant Male." *Men and Masculinities* 8 (4): 451–69.
- Kapoor, Ilan. 2004. "Concluding Remarks: The Power of Participation." *Current Issues in Comparative Education* 6 (2): 125–29.
- Kent, Lia. 2014. "Narratives of Suffering and Endurance: Coercive Sexual Relationships, Truth Commissions and Possibilities for Gender Justice in Timor-Leste." *International Journal of Transitional Justice* 8 (2): 289–313.
- Kirby, P. 2013. "How Is Rape a Weapon of War? Feminist International Relations, Modes of Critical Explanation and the Study of Wartime Sexual Violence." *European Journal of International Relations* 19 (4): 797–821.



- Lambourne, Wendy. 2009. "Transitional Justice and Peacebuilding after Mass Violence." *International Journal of Transitional Justice* 3 (1): 28–48.
- Laplante, Lisa J. 2008. "Transitional Justice and Peace Building: Diagnosing and Addressing the Socioeconomic Roots of Violence through a Human Rights Framework." *International Journal of Transitional Justice* 2 (3): 331–55.
- Lemaitre, Julieta, and Kristin Bergtora Sandvik. 2014. "Beyond Sexual Violence in Transitional Justice: Political Insecurity as a Gendered Harm." *Feminist Legal Studies* 22 (3): 243–61.
- León, Magdalena. 2011. "La Desigualdad de Género En La Propiedad de La Tierra En América Latina." In *Du Grain à Moudre. Genre, Développement Rural et Alimentation*, edited by C. Verschuur, 189–207. Berne: Commission Nationale Suisse pour l'UNESCO.
- MacLachlan, Alice. 2013. "Gender and Public Apology." *Transitional Justice Review* 1 (2): 126–47.
- Mani, Rama. 2008. "Editorial: Dilemmas of Expanding Transitional Justice, or Forging the Nexus between Transitional Justice and Development." *International Journal of Transitional Justice* 2 (3): 253–65.
- Manjoo, Rashida. 2017. "Introduction: Reflections on the Concept and Implementation of Transformative Reparations." *International Journal of Human Rights* 21 (9): 1193–1203.
- Mégret, Frédéric. 2009. "The International Criminal Court and the Failure to Mention Symbolic Reparations." *International Review of Victimology* 16: 127–47.
- Merry, Sally Engle. 2006. "Transnational Human Rights and Local Activism: Mapping the Middle." *American Anthropologist* 108 (1): 38–51.
- Mertus, Julie. 2004. "Shouting from the Bottom of the Well: The Impact of International Trials for Wartime Rape on Women's Agency." *International Feminist Journal of Politics* 6 (1): 110–28.
- Miller, Zinaida. 2008. "Effects of Invisibility: In Search of the 'Economic' in Transitional Justice." *International Journal of Transitional Justice* 2 (3): 266–91.
- Ministerio de Justicia y del Derecho. 2011. "Decreto 4800 de 2011 'Por El Cual Se Reglamenta La Ley 1448 de 2011 y Se Dictan Otras Disposiciones.'"
- Ministerio del Interior y de Justicia. 2011. *Ley de Víctimas y Restitución de Tierras*. Bogotá: República de Colombia.
- Moffett, Luke. 2017. "Transitional Justice and Reparations: Remedying the Past?" In *Research Handbook on Transitional Justice*, edited by Cheryl Lawther, Luke Moffett, and Dov Jacobs, 377–400. Cheltenham: Edgar Elgar Publishing.

Moffett, Luke, Cheryl Lawther, Kieran McEvoy, Clara Sandoval, and Peter Dixon. 2019. "Alternative Sanctions before the Special Jurisdiction for Peace: Reflections on International Law and Transitional Justice." Belfast.

Molloy, Jennifer K. 2007. "Photovoice as a Tool for Social Justice Workers." *Journal of Progressive Human Services* 18 (2): 37–41.

Moon, Claire. 2012. "'Who'll Pay Reparations on My Soul?': Compensation, Social Control and Social Suffering." *Social & Legal Studies* 21 (2): 187–99.

Ní Aoláin, Fionnuala. 2006. "Political Violence and Gender during Times of Transition." *Columbia Journal of Gender and Law* 15 (3): 829–49.

Ní Aoláin, Fionnuala, Catherine O'Rourke, and Aisling Swaine. 2015. "Transforming Reparations for Conflict-Related Sexual Violence: Principles and Practice." *Harvard Human Rights Journal* 28 (1): 97–146.

O'Rourke, Catherine. 2013. *Gender Politics in Transitional Justice*. Abingdon: Routledge.

———. 2015. "Feminist Scholarship in Transitional Justice: A De-Politicising Impulse?" *Women's Studies International Forum* 51: 118–27.

Olujic, Maria B. 1995. "The Croatian War Experience." In *Fieldwork under Fire: Contemporary Studies of Violence and Survival*, edited by Antonius C.G.M. Robben and Carolyn Nordstrom, 186–205. Berkeley: University of California Press.

Pankhurst, Donna. 2008a. "Introduction: Gendered War and Peace." In *Gendered Peace: Women's Struggles for Post-War Justice and Reconciliation*, edited by Donna Pankhurst, 1–30. New York: Routledge.

———. 2008b. "Post-War Backlash Violence Against Women: What Can 'Masculinity' Explain?" In *Gendered Peace: Women's Struggles for Post-War Justice and Reconciliation*, edited by Donna Pankhurst, 293–320. New York: Routledge.

Robins, Simon. 2013. "An Empirical Approach to Post-Conflict Legitimacy: Victims' Needs and the Everyday." *Journal of Intervention and Statebuilding* 7 (1): 45–64.

Roht-Arriaza, Naomi. 2004. "Reparations in the Aftermath of Repression and Mass Violence." In *My Neighbor, My Enemy. Justice and Community in the Aftermath of Mass Atrocity*, edited by Eric Stover and Harvey M. Weinstein, 121–40. Cambridge: Cambridge University Press.

Roht-Arriaza, Naomi, and Katharine Orlovsky. 2009. "A Complementary Relationship: Reparations and Development." In *Transitional Justice and Development: Making Connections*, edited by Pablo De Greiff and Roger Duthie, 170–213. New York: Social Science Research Council.

Rombouts, Heidy, and Stephan Parmentier. 2009. "The International Criminal Court and Its Trust Fund Are Coming of Age: Towards a Process Approach for the Reparation of Victims." *International Review of Victimology* 16 (2): 149–82.

Ross, Fiona C. 2010. "An Acknowledged Failure: Women, Voice, Violence and the South African Truth and Reconciliation Commission." In *Localizing Transitional Justice: Interventions and Priorities after Mass Violence*, edited by Rosalind Shaw and Lars Waldorf, 69–91. Stanford: Stanford University Press.

Rubio-Marín, Ruth. 2006. "Introduction. The Gender of Reparations: Setting the Agenda." In *What Happened to the Women? Gender and Reparations for Human Rights Violations*, edited by Ruth Rubio-Marín, 20–47. New York: Social Science Research Council.

———. 2009a. *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*. Cambridge: Cambridge University Press.

———. 2009b. "The Gender of Reparations in Transitional Societies." In *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, edited by Ruth Rubio-Marín, 63–120. Cambridge: Cambridge University Press.

———. 2012. "Reparations for Conflict-Related Sexual and Reproductive Violence: A Decalogue." *William & Mary Journal of Women and the Law* 19 (1): 69–104.

Rubio-Marín, Ruth, and Clara Sandoval. 2011. "Engendering the Reparations Jurisprudence of the Inter-American Court of Human Rights: The Promise of the Cotton Field Judgment." *Human Rights Quarterly* 33 (4): 1062–91.

Rubio-Marín, Ruth, Clara Sandoval, and Catalina Díaz. 2009. "Repairing Family Members: Gross Human Rights Violations and Communities of Harm." In *The Gender of Reparations: Unsettling Sexual Hierarchies While Redressing Human Rights Violations*, edited by Ruth Rubio-Marín, 215–90. Cambridge: Cambridge University Press.

Rudling, Adriana. 2019. "'I'm Not That Chained-Up Little Person': Four Paragons of Victimhood in Transitional Justice Discourse." *Human Rights Quarterly* 41 (2): 421–40.

Sanchez Parra, Tatiana. 2018. "The Hollow Shell: Children Born of War and the Realities of the Armed Conflict in Colombia." *International Journal of Transitional Justice* 12 (1): 45–63.

Schulz, Philipp. 2019. "'To Me, Justice Means to Be in a Group': Survivors' Groups as a Pathway to Justice in Northern Uganda." *Journal of Human Rights Practice* 11 (1): 171–89.

Secretary-General, U.N. 2014. "Guidance Note of the Secretary-General: Reparations for Conflict-Related Sexual Violence."

<http://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/docs/2014/unsg-guidance-note-reparations-for-conflictrelated-sexual-violence-2014-en.pdf?la=en&vs=1356>.

Sigsworth, Romi, and Nahla Valji. 2012. "Continuities of Violence against Women and the Limitations of Transitional Justice: The Case of South Africa." In *Gender in Transitional Justice*, edited by Susanne Buckley-Zistel and Ruth Stanley, 115–35. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Sikkink, Kathryn, Phuong N. Pham, Douglas A. Johnson, Peter Dixon, Bridget Marchesi, Patrick Vinck, Ana María Rivera, Francisco Osuna, y Keri Culber. 2015. "Evaluación de Medidas Para Reparaciones Integrales En Colombia: Logros y Desafíos." Cambridge: Harvard Kennedy School Carr Center for Human Rights Policy and Harvard Humanitarian Initiative.

Simić, Olivera. 2015. "Wartime Rape and Its Shunned Victims." In *Genocide and Gender in the Twentieth Century: A Comparative Survey*, edited by Amy E. Randall, 237–57. London: Bloomsbury.

Sjoberg, Laura. 2016. *Women as Wartime Rapists: Beyond Sensation and Stereotyping*. New York: New York University Press.

Skjelsbaek, Inger, and Dan Smith. 2001. *Gender, Peace and Conflict*. Edited by Dan Smith and Inger Skjelsbaek. London: Sage Publications.

Tabak, Shana. 2011. "False Dichotomies of Transitional Justice: Gender, Conflict and Combatants in Colombia." *International Law and Politics* 44: 103–63.

Teitel, Ruti G. 2001. *Transitional Justice*. Oxford: Oxford University Press.

———. 2003. "Transitional Justice Genealogy." *Harvard Human Rights Journal* 16 (69): 69–94.

The Trust Fund for Victims. n.d. "Reparation Orders." Accessed June 20, 2019. <https://www.trustfundforvictims.org/en/what-we-do/reparation-orders>.

Theidon, Kimberly. 2007. "Gender in Transition: Common Sense, Women and War." *Journal of Human Rights* 6 (4): 453–78.

———. 2013. *Intimate Enemies: Violence and Reconciliation in Peru*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

TRIAL. 2017. "BIH: Groundbreaking Court Decision Paves the Way for Wartime Victims to Get Compensation." 2017. <https://trialinternational.org/latest-post/bih-groundbreaking-court-decision-paves-the-way-for-wartime-victims-to-get-compensation/>.

Unidad para la Atención y Reparación Integral a las Víctimas. 2016. "'Hoy Empezamos Una Nueva Vida': Víctimas de Violencia Sexual En Cauca." 2016.

United Nations Economic and Social Council. 2005. "Report of the Independent Expert to Update the Set of Principles to Combat Impunity, Diane Orentlicher. Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity."

United Nations General Assembly. 2005. "Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation. General Assembly Resolution 60/147 of 16 December 2005."

Uprimny, Rodrigo, and María Paula Saffon. 2009. "Reparaciones Transformadoras, Justicia Distributiva y Profundización Democrática." In *Reparar En Colombia: Los Dilemas En Contextos de Conflicto, Pobreza y Exclusión*, edited by Catalina Díaz Gómez, Nelson Camilo Sánchez, and Rodrigo Uprimny Yepes, 31–71. Bogotá: Centro Internacional para la Justicia Transicional y Centro de Estudios de Derecho, Justicia y Sociedad.

Uprimny Yepes, Rodrigo. 2009. "Transformative Reparations of Massive Gross Human Rights Violations: Between Corrective and Distributive Justice." *Netherlands Quarterly of Human Rights* 27 (4): 625–247.

Urban Walker, Margaret. 2016. "Transformative Reparations? A Critical Look at a Current Trend in Thinking About Gender-Just Reparations." *International Journal of Transitional Justice* 10 (1): 108–25.

Viaene, Lieselotte. 2010. "Life Is Priceless: Mayan Q'eqchi' Voices on the Guatemalan National Reparations Program." *International Journal of Transitional Justice* 4 (1): 4–25.

———. 2013. "La Relevancia Local de Procesos de Justicia Transicional. Voces de Sobrevivientes Indígenas Sobre Justicia y Reconciliación En Guatemala Posconflicto." *Antípoda*, no. 16: 85–112.

Waardt, Mijke De. 2013. "Are Peruvian Victims Being Mocked?: Politicization of Victimhood and Victims' Motivations for Reparations." *Human Rights Quarterly* 35 (4): 830–49.

Waldorf, Lars. 2012. "Anticipating the Past: Transitional Justice and Socio-Economic Wrongs." *Social & Legal Studies* 21 (2): 171–86.

Walsh, Martha. 2008. "Gendering International Justice: Progress and Pitfalls at International Criminal Tribunals." In *Gendered Peace: Women's Struggles for Post-War Justice and Reconciliation*, edited by Donna Pankhurst, 31–64. New York: Routledge.

Weber, Sanne. 2018a. "From Victims and Mothers to Citizens: Gender-Just Transformative Reparations and the Need for Public and Private Transitions." *International Journal of Transitional Justice* 12 (1): 88–107.

———. 2018b. "Participatory Visual Research with Displaced Persons: 'Listening' to Post-Conflict Experiences through the Visual." *Journal of Refugee Studies*, 1–19. <https://doi.org/10.1093/jrs/fey038>.

———. 2019. "Trapped between Promise and Reality in Colombia's Victims' Law: Reflections on Reparations, Development and Social Justice." *Bulletin of Latin American Research*, 1–17. <https://doi.org/10.1111/blar.12887>.

Williams, Sarah, and Emma Palmer. 2016. "Transformative Reparations for Women and Girls at the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia." *International Journal of Transitional Justice* 10 (2): 311–31.

Women's Initiatives for Gender Justice. 2012. "Statement on the First Reparations Decision by the ICC: The Prosecutor v . Thomas Lubanga Dyilo." <http://www.iccwomen.org/documents/Statement-on-Lubanga-Reparations-FINAL.pdf>.

———. 2014. "Statement of the Women's Initiatives for Gender Justice Change in Chambers' Approach to Reparations: The Prosecutor vs. Germain Katanga." <http://www.iccwomen.org/documents/Katanga-Reparation-Order-Statement.pdf>.

Zarkov, Dubravka. 2001. "The Body of the Other Man: Sexual Violence and the Construction of Masculinity, Sexuality and Ethnicity in Croatian Media." In *Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict, and Political Violence*, edited by Carolina Moser and Fiona Clark, 69–82. London: Zed Books.



امبيونيتي واتش هي منظمة غير ربحية لحقوق الإنسان ومكرسة لإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في الدول الخارجة من ماضٍ عنيف. تقوم المنظمة بالتحليل والدفاع وإقامة الشراكات لمساعدة المجتمعات المحلية على المطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والممارسات الجائرة عامة. تعتمد المنظمة نهجاً تصاعدياً تشاركياً مراعيًا للسياقات و تدعم الضحايا والناجين/الناجيات لممارسة حقوقهم/ن.

نُشر هذا التقرير لأول مرة في عام 2019 كجزء من برنامج "معالجة العنف ضد المرأة بلا حدود: بوروندي، غواتيمالا وليبيريا" ، والذي تم تنفيذه من قبل اتحاد مؤلف من منظمة اوكسفام OXFAM و امبيونيتي واتش Impunity Watch , وتمويل من "منحة تمويل القيادة والفرص من أجل "المرأة" (FLOW) الذي أنشأته وزارة الخارجية الهولندية.

يحل التقرير المعايير الدولية بشأن تعويضات الناجين من العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال النزاع المسلح. يتوجه التقرير في المقام الأول للعاملين في مجال العدالة والمدعين العامين وغيرهم من المشاركين في عمليات العدالة الجنائية. يوفر التقرير أيضاً عناصر أساسية لتصميم وتنفيذ تدابير التعويض التحويلي في حالات العنف الجنسي المرتكب أثناء النزاع المسلح. محتويات هذه الوثيقة هي تحت طائلة مسؤولية منظمة امبيونيتي واتش ولا تعكس رأي المملكة الهولندية.

Alexanderveld 5

2585 DB, The Hague

The Netherlands

Email: [info@impunitywatch.org](mailto:info@impunitywatch.org)

Tel: +31 (0) 6 22 36 71 99



**OXFAM IBIS**



Ministry of Foreign Affairs of the  
Netherlands